A.U.B. LIBRARY

AMERICAN
UNIVERSITY OF
BEIRUT

A. U. B. LIBRARY

وزارة التربية والتعليم
ادارة الشئون العامة

379.23
M678tA

التعليم الشعبي

توصيات مؤتمر التعليم الالزامي

مطبعة وزارة التربية والتعليم
١٩٥٥

A155-16700

بسم الله الرحمن الرحيم

١ – تعريف بالمؤتمر .
٢ – خطاب السيد الصاغ أركان الحرب كمال الدين حسين وزير التربية والتعليم فى حفلة الافتتاح .
٣ – خطاب السيد الصاغ أركان الحرب كمال الدين حسين وزير التربية والتعليم فى الجلسة الأولى .
٤ – مقتطفات من خطب الوفود .
٥ – التعليم الإلزامى .
٦ – توصيات المؤتمر .
٧ – كلمة السيد الصاغ أركان الحرب كمال الدين حسين فى الجلسة الختـــامية .

تعريف بالمؤتمر

عقد المؤتمر العربى للتعليم الإلزامى جلسته الافتتاحية بقاعة الاجتماعات بمجلس النواب بالقاهرة ، فى الساعة العاشرة من صباح الأربعاء ١٩٥٤/١٢/٢٩ واشترك فيه وفد مصر برئاسة السيد الصاغ أركان الحرب كمال الدين حسين وزير التربية والتعليم ونائب السيد الرئيس جمال عبد الناصر رئيس مجلس الوزراء إلى المؤتمر ، كما اشترك فيه وفود الدول العربية الرسمية : المملكة الأردنية الهاشمية ، والجمهورية السورية ، والمملكة العربية السعودية ، والجمهورية اللبنانية ، والمملكة الليبية المتحدة . والمملكة المتوكلية اليمنية ، وممثلو هيئة اليونسكو وجامعة الدول العربية ، ومراقبو الدول التى لم تشترك رسمياً ، ورجال السلك السياسى العربى والأجنبى وبعض كبار المشتغلين بالتربية والتعليم .

وقد افتتح السيد الصاغ أركان حرب كمال الدين حسين المؤتمر بكلمة ، وتلاه الأمين العام لجامعة الدول العربية ، فمدير قسم التربية بهيئة اليونسكو ، فرؤساء الوفود .

ثم انعقدت الجلسة الأولى للمؤتمر فى ٣٠ ديسمبر ١٩٥٤ وأسندت رياسة المؤتمر إلى السيد الصاغ أركان الحرب كمال الدين حسين

رئيس وفد مصر ، وألقى سيادته كلمة تحدث فيها عن المسائل التى تتعلق بالسياسة العامة للتعليم الإلزامى فى مصر، ثم تلاه رؤساء الوفود بكلمات تتعلق بهذا التعليم .

وقد تناولت أعمال لجان المؤتمر فى جلساته التى توالت مدة أسبوعين المسائل الآتية :—

أولا : عرض عام لحالة التعليم الإلزامى المجانى ومشكلاته فى كل بلد من البلاد العربية .

ثانيـــاً : دراسة العوامل والظروف التى تسهل نشر هذا التعليم وتعميمه فى كل بلد منها ، وكذلك العوامل والظروف التى تحول دون ذلك .

ثالثـــاً : التشاور فى الحلول الممكنة للمشكلات الخاصة بالتعليم الإلزامى .

رابعـــاً : البحث فى تنظيم التعاون بين الدول كلها أو بعضها ، لحل المشكلات الخاصة بهذا التعليم ، بقدر ما يتيسر ذلك فى المشكلات المتشابهة، فى حدود المعاونة الممكنة، وفقاً لتشابه المشكلات وطبيعة المعاونة .

خامساً : تقديم توصيات بشأن المساعدات الفنية وغير الفنية التى يمكن أن تقدمها الهيئات فى هذا السبيل .

سادساً : تقديم توصيات للدول الأعضاء ، والهيئات المشرفة على التعليم الإلزامى المجانى ومعلميه .

وقد بحث المؤتمرون ما قدم إليهم من آراء وتجارب ، وسجلوا توصياتهم لنشر هذا التعليم والنهوض به ، من حيث الخطة ، والإدارة ، والزمن ، والمعدات ، والتمويل والتشريع ، والأهداف ، والمنهج ومادته ووسائل تنفيذه وطريقة وضعه ، وإعداد المعلمين ومعاهدهم ، ورعايتهم ورفع مستواهم .

وأولى المؤتمر تعليم البنات عناية خاصة ، كما أوصى بتعليم أبناء اللاجئين ورعايتهم ، ثم أوصى الدول العربية والإدارة الثقافية بجامعة الدول العربية ، بدعوة مؤتمر جديد للتعليم الإلزامى بعد ثلاث سنوات للنظر فيما وصل إليه تقدم هذا التعليم وما يمكن اتخاذه من الخطوات للسير به إلى الأمام .

وفى الساعة الخامسة من مساء الثلاثاء ١١ يناير سنة ١٩٥٥ عقد المؤتمر جلسته الختامية برئاسة السيد الصاغ أركان الحرب كمال الدين

حسين وزير التربية والتعليم ، واختتم سيادته المؤتمر شاكراً للأعضاء جهودهم الصادقة الموفقة ، وما بذلوه فى إنجاز الأعمال وإعداد التقارير والتوصيات ورسم السبل للتنفيذ .

* * *

وقد رأت وزارة التربية والتعليم أن تكون مباحث هذا المؤتمر وتوصياته تحت أعين المشتغلين بالتعليم فى مصر ، لتكون لهم مشاركة بالرأى والعمل ، فى موضوع يعتبر بالنسبة لمستقبل البلاد فى المرتبة الأولى من الأهمية ، إذ كان التعليم الابتدائى « الإلزامى » هو الأساس لتكوين المواطن الصالح المستنير ، والرأى العام الواعى ، وتحقيق الديمقراطية الصحيحة .

وهذه الآمال العظيمة المعقودة على التعليم الابتدائى ، تلقى عبئاً ثقيلا على معلميه ، والقائمين بالعمل فى كل مرفق من مرافقه ، فمن حقهم جميعاً على الدولة ، أن تيسر لهم أسباب الاطلاع على كل ما يساعدهم على النهوض بواجبهم فى هذا الشأن .

ومن أجل ذلك كله طبعت الوزارة هذا الكتاب وضمنته توصيات المؤتمر وخلاصة مباحثه ، وآراء المشتركين فيه ، استهدافاً لهذه الغاية وأملا فى النفع بها .

الخطاب الذى ألقاه السيد الصاغ أركان الحرب
كمال الدين حسين وزير التربية والتعليم
فى حفل الافتتاح

السيد الرئيس . . .

السادة رؤساء وأعضاء ومستشارى الوفود العربية ، ومندوبى الجامعة العربية واليونسكو .

حضرات السيدات والسادة .

باسم الشعب المصرى ، وأبناء هذا الشعب الذين يتطلعون إلى آفاق المستقبل المشرقة ، وكلهم أمل ورجاء ، وإيمان وعزم على أن يتحرروا من قيود الجهل ، وذل الفقر ، وضعف المرض .

باسم أبناء هذا الوطن ، الذين يصممون على بناء صرحه الاقتصادى والاجتماعى على أسس متينة من العلم والمعرفة ، والمهارة والأخلاق الكريمة النبيلة .

باسم هؤلاء الذين لاتنحصر آمالهم وأمانيهم فى حدود مصر ، ولكنها تتخطاها لتشمل الوطن العربى جميعه ، تريد له القوة والعزة والمجد

باسم كل هذه الملايين الصادقة ، أرحب بكم وأحييكم ، وأعقد عليكم الآمال كما يعقدون ، وأرجو لكم التوفيق كما يرجون . فهذا مؤتمركم العربى الأول للتعليم الإلزامى المجانى ، يواجه موضوعاً من أخطر الموضوعات المتعلقة بكياننا وحاضرنا ومستقبلنا جميعاً .

١ ـ حضارتنا القديمة

حضرات السيدات والسادة

لقد كانت لنا حضارة أثرت فى حضارات الدنيا ، ولقد كان لنا تاريخ نفخر به ، ونعتز به كعمل مجيد من أعمال الإنسانية الخالدة ، ولقد اشترك فى إنشاء هذه الحضارة وبناء ذلك التاريخ جموع أجيالنا الماضية التى وعت وآمنت ، ثم اندفعت تعمل وتعمل ، تركب الصعب ، وتقتحم المخاطر ، غير هيابة ولا وجلة ـ إلى أن وصلت واحتلت مكانها العظيم بين الأمم العظيمة .

لقد كانت أمتنا عظيمة فى كل شىء ، وفى شتى الميادين ، وإنها لم تنل هذا المكان الرفيع ، إلا بعمل مجموع أبنائها المبنى على أساس متين من العلم والإيمان .

ولما عدت عاديات الزمان ، وقضى على أسلاف لنا أن ينسوا علمهم ، وأن يفتر إيمانهم ، أصاب الانحلال أعمالهم ، فانحدرت مكانتهم ، وأصيبت عزتهم ، وتخلفوا عن الركب الذى أيقظ علمهم نوامه وبهر عملهم أفراده وجماعاته ، وأنار إيمانهم أمامه الطريق إلى المجد ...

٢ ـ الوثبة الجديدة

واندفع الركب فى موكب حافل ، يقوده رجال الفكر والعلم والاختراع ، وتستجيب لهم الملايين الحادة الناشطة فى فهم وإدراك واع بصير ، تعمل وتبنى وتشيد وتسبق وتسود . . . .

الكل يعمل ، والكل ينتج ويزيد إنتاجه ، لأن الكل يعلم ويعى من أجل أى شىء يعمل ، وهو كذلك يعلم كيف يتقن ما يعمل .

هذا هو أساس الحضارة اليوم ، ومحور ارتكازها : العلم للجميع ، والعمل من الجميع .

والآن كلنا يشعر بأننا يجب ألا نقف مكتوفى الأيدى ، ويجب أن نتحرك ، ويجب أن نلحق الركب الذى بعدت بيننا وبينه الشقة ، يجب

أن نعمل فى كل ميادين الحياة : فى الصناعة والزراعة والتجارة ، فى الإنتاج والخدمات ، فى الاقتصاد والإنشاء والتعمير .

٣ ـ التربية والتعليم أساس الحضارة

كل هذه الميادين تحتاج إلى عشرات الألوف من القادة ، والمفكرين ، والمدبرين ، وإلى مئات الألوف من الفنيين ، وإلى الملايين من العمال المهرة ، والزراع الأكفاء ، وذوى الحرف الممتازين. وهى فوق ذلك تحتاج إلى روح عالية مدركة ، تدفع هؤلاء جميعاً إلى الحماسة والجد والتفانى فيما يعملون .

إن السبيل الوحيدة إلى كل هذه الألوف والملايين من العقول النيرة والأيدى الماهرة ، والروح القوية العالية ، هى التربية والتعليم : التربية التى تبدأ مع الإنسان منذ طفولته ، والتعليم الذى يلازمه فى مختلف مراحل حياته ، يتعهدانه بالصقل والتهذيب ، والرعاية والتوجيه ، لكى يغدو مواطناً قوى الشخصية ، يعتمد على نفسه ويثق بها ، ويحب الآخرين ويثق فيهم ، ويتعاون معهم ويعمل لصالحهم ،كما يعمل لصالح نفسه ، تسود بينهم روح المودة ، والإخاء والمساواة والحرية .

حضرات السيدات والسادة

إذا كانت هذه هى السبيل، فانه بقدر الجموع التى ستسلكها تكون نتيجة العمل والإنتاج الذى ستنتجه هذه الجموع ، حتى إذا أردنا للكل أن ينتج وأن يعمل ، وجب علينا أن نعلم الكل ، ونربى الكل . وهذا هو الهدف الأسمى الذى يجب أن تتجه أنظارنا جميعاً إليه .

حقاً إن تكاليف الوصول إلى هذا الهدف باهظة وغالية ، وسوف يبذل فيها الكثير ،ولكن هذه التكلفة وهذا البذل ، هما الثمن الذى ندفعه نظير سعادتنا المقبلة ، ومستقبلنا الزاهر .

وبقدر ما ندفع من ثمن سيكون الربح والجزاء ، ما دام هذا الثمن موجهاً التوجيه الصحيح ليصل إلى الغاية الصحيحة .

٤ ـ المرحلة الابتدائية أساس التعليم والتربية

ومن الطبيعى أن هذه التربية وهذا التعليم ستختلف أشكاله ومراحله ، وسيتوقف مداه على رغبات الناس واستعداداتهم ، وعلى حاجة الدولة وإمكانياتها . ولكن هناك مرحلة أساسية ، يجب أن يسير نشرها وتعميمها بخطى حثيثة سريعة وملزمة فى نهاية الأمر ، تلك هى مرحلة التعليم

الابتدائى التى تتيح للجميع فرصاً متساوية ، يظهرون فيها كفايتهم واستعدادهم ، وتفتح الباب أمامهم ، ليصلوا إلى ما تؤهلهم له هذه الكفاية وهذا الاستعداد . وهى بذلك تكون دعامة من دعامات الديموقراطية الحقة ، هذا إلى أنها تكون الأساس الذى تبنى عليه المراحل الأخرى من التعليم ، أو الأنواع الأخرى من التوجيه الاجتماعى والمهنى الذى يساعد الفرد فى مستقبل حياته . وهى كذلك تكون الرصيد الذى نسحب منه حاجتنا إلى الفنيين والإخصائيين ، ومجال الاختيار الفسيح الذى يعطى أكبر الفرص لاختيار أكبر قدر من خيرة العناصر وأصلحها .

٥ ـ الخطة أولا

وهنا يجدر بى أن أذكر أن فى التربية والتعليم ، كما فى جميع أنواع الخدمات ، وفى الإنتاج ، وفى التنمية الاقتصادية وغيرها ، يتوقف النجاح فى الوصول إلى الهدف على التخطيط الشامل البعيد المدى ، الذى يشمل كيان الدولة جميعه ، ويربط وينسق بينها ، ويحفظ التوازن اللازم ، لكى تسير الأمور فى الطريق المنطقى الذى يجب أن تصل إليه .

إن التخطيط الشامل هو دعامة كل نهضة حديثة ، ولا غرو :

فانه مبنى على البحث العلمى ، والاستقرار المنطقى ، والمشاهدات والتجارب العملية ، والإحصاءات الدقيقة ؛ وهذه الأخيرة هى المفتاح لكل من يطرق باب البحث والتخطيط ، وهى النور الذى يكشف لنا عن الحقائق ، وبدونها سيظل الباب مغلقاً وسنظل نعمل فى ظلام ، وسنخسر ولا شك عشرات الملايين من الجنيهات التى تضيع هباء ، لأن الأخطاء فى التقدير ، وخاصة فى شئون التربية والتعليم التى نريدها للملايين ، سيتبعها حتما مضاعفة هذا الخطأ بعد حساب تكاليف كل فرد من هؤلاء الملايين ، لا فى سنة واحدة فحسب ، ولكن طوال المدة التى تؤدى له فيها تلك الخدمة .

سوف تعرض هذه الحقيقة واضحة جلية أمام نظر السادة الأعضاء فى اجتماعاتهم ، ويقينى أنها ستنال الكثير من عنايتهم وبحثهم وتوصياتهم.

٦ ـ مشكلاتنا فى التعليم الابتدائى

حضرات السيدات والسادة

إن موضوع اليوم موضوع خطير ، يؤثر تأثيراً كبيراً وحيوياً فى المستقبل الاقتصادى، والاجتماعى، والفكرى فى كل من الدول العربية

على انفراد ، وفى مجموعتها كوحدة تريد أن ترتبط روحياً ومعنوياً وثقافياً واقتصادياً . . . أو بالأحرى تريد أن ترتبط بروابط كاملة شاملة ، تعزز من وحدتها ، وترفع من شأنها ، وتحل الكثير من مشـــكلاتها .

لقد خطت كل من دولنا خطوات فى هذه السبيل ، ولكن مجموع هذه الخطوات لا يطفىء ظمأ الملايين المتعطشة إلى العلم والمعرفة، ولا يسد الحاجة التى تتلاءم مع آمالنا العريضة فى المستقبل ، وتتناسب مع التطور العظيم الذى ننتظره .

إنى أعلم وكلكم تدركون، أن هناك مشكلات ومصاعب تعترض طريق التقدم ، ولكن ما خلقت الأفكار والهمم إلا لتحل المشكلات وتتغلب على الصعاب ، وخاصة إذا كان أمامها هدف سام وغرض نبيل ، تريد أن تصل إليه .

فلنعرف مشكلاتنا ونحللها ثم نرسم طرقاً عملية لحلها ، ولنعرف أين نحن ؟ وإلى أين نسير ؟ ولندرك الصعاب التى تعترضنا ، والوسائل العملية للتغلب عليها .

ونقطة البداية هى أن نعلم مدى التعليم الموجود عندنا حالياً ومستواه. ما هى القيمة الحقيقية التى نجنيها من وراء الأموال التى ندفعها سنوياً

لتنفق فى نواحى التربية المختلفة ، من بناء للمدارس ، وتجهيز لها ، وأجور المعلمين والموظفين ، وأثمان الكتب والأدوات الأخرى ، والتغذية ، إلى غير ذلك من وجوه الإنفاق ؟

(ا) المدارس :

هل هذه المدارس هى أحسن وأبسط المدارس التى تؤدى إلى ما تهدف إليه أصول التربيـــة ؟ وإلى أى مدى يمكن أن يستغنى عن بعض الكماليات فى سبيل زيادة هذه المدارس ، بدون نقص مخل بهذه الأصول ، سواء أكانت هذه الزيادة عن طريق الدولة ، أم عن طريق الشعب الذى سيتمكن من المساهمة فى البناء والتشييد ، وسيتحمل نصيبه من هذا العبء ؟

(ب) مستوى المعلمين :

هل مستوى المعلمين والمعلمات هو المستوى الذى ننشده كى يقوموا بمهمة تربية الأجيال وتوجيهها ؟ وإلى أى مدى يمكن أن نوازن بين عوامل الاقتصاد فى نفقة التجهيز والاختصار فى المدة ، كى نخرج الآلاف التى ستنفذ البرنامج ، وبين الكفاءة الضرورية التى لو

افتقدناها لضاعت كل الجهود والأموال عبثاً ، وبدون فائدة ، بل ولصارت عاملا من عوامل التأخر ، لأن الملايين التى تنفق فى هذه السبيل كان الأجدى والأوفق أن تنفق فى ميادين أخرى ، دولنا جميعاً فى أشد الحاجة إلى العمل فيها ؟

(حـ) مدة التعليم :

وهل مدة هذا التعليم ،ودرجة الاستيعاب والتثبيت التى يخرج منها الطفل من هذه المرحلة كافية حقاً لتكون أساساً يبنى عليه مستقبله ، وهادياً ينير له حياته ، أم أنه سيعود بعد فترة وكأنه لم يتلق شيئاً ولم يفز بأى نصيب من التربية ، وتتبخر هذه الملايين التى تنفق وكأنها لم تكن ؟ ما هى أقل مدة تكفى لهذا ؟ وما هى صورة الاستمرار فى التوجيه التى يجب أن تلحقها كى تستمر عملية التربية وإيقاظ الوعى ؟

(د) التهيئة الوجدانية والعملية والعلمية :

وهل نوع التربية والتعليم الذى نعطيه الآن، هو الذى يهيىء هذه الناشئة التهيئة الوجدانية والعلمية والعملية التى نريدها ، لكى يصبح كل فرد منها مواطناً صالحاً يعتمد على نفسه ، وعلى مهارته، ويمكنه

أن يشق طريقه فى الحياة، متعاوناً مع إخوانه من المواطنين؟ وأية خسارة مادية واجتماعية تصيب بلادنا ، إذا أخرجنا لها أجيالا لا تصلح لشىء نتيجة لسوء التوجيه والتربية ؟

وإلى أى حد يتعاون المنزل مع المدرسة فى التربية ، كى يتكامل العمل ، ويتضاعف الإنتاج ؟

(هـ) تربية البنت :

ماذا أعددنا لتربية البنت ، دعامة الأسرة ، والمسئولة الأولى عن تربية الأبناء والبنات ، والتى تستمر علاقتها بهم وتأثيرها فيهم مدى الحياة ؟ إلى أى مدى تحول بعض العادات والتقاليد الناتجة عن عدم الإدارك الكامل لحقائق الأمور دون هذه التربية التى ننشدها للفتاة ؟ وإلى أى حد ستمكننا شجاعتنا، ووسائل الدعوة والإرشاد الاجتماعى من مواجهة هذه المشكلة ؟

هذه بعض الأسئلة الهامة التى يجب أن نعرف مكاننا منها ، وأن نجيب عنها بوضوح وصراحة وتفصيل ، وبطريقة تسهل عملية التنفيذ لمن يريد التنفيذ . . . ويقينى أننا كلنا نريده .

هناك أيضاً عامل حيوى يجب ألا نغفله أو ننساه : هو الموازنة بين حاجتنا الملحة إلى تعميم هذا التعليم فى أسرع وقت ، وبين حاجات البلاد من أدوات الإنتاج التى تزيد الدخل القومى، ودخل الفرد اللذين يمكناننا من التغلب على الفقر والمرض ، كما يمكناننا أيضاً من المتابعة، والتوسع فى برامج التربية والتعليم والخدمات العامة .

(و) الإعداد العلمى والفنى :

وإنى إذ أذكر أدوات الإنتاج هنا، أعنى أن جزءاً هاماً من هذه الأدوات ، هو الإعداد العلمى والفنى فى المراحل الأخرى من مراحل التعليم ، لفريق من أبناء الوطن اللازمين لقيادة العمل فى ميادين الإنتاج والخدمات على السواء .

إن هذه الموازنة ستحدد لنا المدة اللازمة لتعميم التعليم الإلزامى المجانى لجميع أبناء الشعب ، تلك المدة التى أرجو ألا تطول .

سؤال آخر يحتاج إلى إجابة وحل : على أى أساس يتم توفير الأماكن لبعض الأطفال فى المدارس دون بعضهم ممن يبقون خارجها ؟ وكيف نقنع آباءهم وأهليهم بذلك ؟

وثمة سؤال مكمل : كيف وعلى أى أساس – أيضاً – يتم انتخاب واختيار هؤلاء الذين سينتقلون إلى المراحل الأعلى من التعليم ؟ وكيف نقنع الآخرين أن يبقوا عند هذا الحد الذى وصلوا إليه من التعليم بعد أن ذاقوا حلاوته ، وشعروا بنفعه لهم ؟

(ز) تعليم الكبار والمتخلفين :

هنا يظهر الدور الكبير الذى لا أظنكم ستغفلون الربط بينه وبين التعليم الابتدائى ، وهو برامج تعليم الكبار والمتخلفين عن المدارس : من ثقافة شعبية ، إلى محو أمية ، إلى توجيه مهنى ، وإرشاد اجتماعى تتضافر فيها جهود عدة لوزارات التربية والتعليم ، والإرشاد القومى ، والشئون الاجتماعية ، والصحة ، وغيرها .

حضرات السادة الأعضاء

هذه بعض المشكلات والأسئلة التى اجتمعتم لحلها والإجابة عنها ، وإنى إذ أرجو لكم كل التوفيق فى مهمتكم ، فانى أعلن لكم باسم مصر أنها عازمة ومصممة على أن تسير فى تأدية رسالتها فى ميادين التربية والعلم والثقافة ، متعاونة أكمل التعاون مع شقيقاتها من الدول العربية ، ومع الهيئات الدولية الأخرى .

وإنى لأذكر – شاكراً – هذه المساهمة الفعالة من هيئة اليونسكو فى سبيل نشر التعليم ، ودعم الروابط الثقافية والاقتصادية والعلمية بين الشعوب قاطبة ، وهى تلك المساهمة التى تجلت بصورة واضحة فى تهيئة هذا المؤتمر والإعداد له .

كما أشكر لجامعة الدول العربية مشاركتها الطيبة فى إعداد المؤتمر ، تحقيقاً لصالح دولها الأعضاء .

حضرات السيدات والسادة .

أشكر لكم مشاركتنا الاحتفال بافتتاح هذا المؤتمر ، وأشكر لكم حسن إنصاتكم فى هذه الفترة الطويلة من الزمن !

وأرجو الله أن يوفقنا إلى ما فيه الخير للأمة العربية وللإنسانية جميعاً . . .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته . . .

كلمة السيد وزير التربية والتعليم

رئيس وفـــد مصر

فى الجلسة الأولى للمؤتمـــــر

- ١ -

حضرات السيدات والسادة

تحدثت إليكم بالأمس حديثاً عاماً بسطت فيه آمالنا الكبيرة فى المستقبل، وعرجت فيه على أهمية التعليم الابتدائى وضرورة انتشاره وتعميمه، وبعض المؤثرات التى تؤثر على هذا الانتشار، كما أبرزت بعض الأسئلة التى أتمنى أن نصل وإياكم لحلول موفقة لها .

وفى حديث اليوم سأحاول أن أضيف بعض المسائل التى تتعلق بالسياسة والاتجاهات العامة للتعليم الإلزامى المجانى فى مصر، وما يحيط بهذه السياسة من عوامل . ومن الطبيعى أن الحديث سوف لا يشمل التفاصيل الكثيرة التى يمكن أن توضع بين أيديكم بواسطة السادة أعضاء وفد مصر فى مختلف اللجان .

٢ ـ الخطة الشاملة

والآن ما هى مرحلة التعليم الابتدائى أو تعليم المرحلة الأولى ؟ أظننى لا أبعد كثيراً عن الحقيقة عندما أقول : إنها الأساس الذى تبنى عليه المراحل الأخرى من التعليم لمن سيتابعون هذا التعليم ، والذى تبنى عليه الأنواع الأخرى من المعرفة والمهارات والتوجيهات الاجتماعية والمهنية التى تساعد الفرد فى مستقبل حياته ، فهى إذن أساس ، وهى جزء من كل يتعلق بالمستقبل . وإذا كان هذا التعليم شاملا أو يراد به أن يكون شاملا فانه إذن يتعلق بمستقبل مجموع أفراد الأمة جميعاً .

لذلك إذا أردنا أن نفكر فيه وجب علينا أن نفكر فى المستقبل ، وفى مستقبل الأمة كلها كوحدة متكاملة متوازنة ، وإذا أردنا أن نضع له خطة فيجب أن تكون جزءاً من خطة كاملة لمستقبل الوطن .

٣ ـ تخطيط مستقبلنا

ولكن ما هو المستقبل ؟ ما هو شكله وحدوده ؟

يجب أن تكون صورة هذا المستقبل واضحة لى تمام الوضوح عندما أريد أن أصل إليه ، وهذه الصورة الواضحة هى التى أضعها باستمرار أمام ناظرى وفى مخيلتى وتفكيرى ، عندما أخطو كل خطوة

أو أرسم السبيل لأية خطوة أخطوها لهذا المستقبل . هذه الصورة هى الهـــدف .

إذن يلزم لكل خطة هدف وغرض . يلزم أن أجد للوطن هدفاً كى أقوم بالتخطيط اللازم لتحديد مستقبله .

٤ ـ أهدافنـــا

ونحن هنا فى مصر لنا أهداف هى أهداف الثورة . . . القضاء على الاستعمار السياسى والاقتصادى من الخارج ، والقضاء على الظلم الاجتماعى والاستغلال السياسى فى الداخل ، بناء وطن حر تشيع فيه روح المحبة والإخاء والمساواة والعزة والكرامة ، مجهز بدرع قوية من القوات المسلحة يحمى بها حريته واستقلاله ، وتكون عدة تخدم ذلك الوطن العربى الكبير الذى تهدف هذه الثورة أيضاً إلى رفعة شأنه وإعزاز جانبه والذود عنه .

٥ ـ الوصول إلى الأهداف

نحن نعلم أن هذه الأهداف ليست كلاماً يقال ، ولكنها مشروعات اقتصادية وعمرانية كبيرة ، ترمى إلى التصنيع الكامل للبلاد ، وزيادة

إمكانياتها لأقصى حد ، كما ترمى إلى نشر الخدمات الاجتماعية المختلفة فى كل ركن من أركان الجمهورية الفتية . هذه كلها يجب أن يتم تجميعها وترتيبها وتنسيقها فى برامج ومناهج .

وهذه الأهداف وهذه المشروعات ليست حبراً على ورق ، ولكنها مجهود مضن يقوم به الإخصائيون والخبراء من جميع الأنواع ، يدرسون ويفحصون ويقدرون ويرسمون الخطط ، وهى أيضاً عمل يجب أن تجند له كفايات المواطنين جميعاً ليعملوا متعاونين متساندين ، واثقين من أنفسهم ، واثقين من إخوانهم من المواطنين .

وهذا العمل ماذا يدفعه إلى الأمام ويحركه دائماً بقوة نحو الهدف ؟

إنها الروح والوجدان والشعور بأن الهدف عظيم والعمل واجب ، وواجب مقدس .

كيف ندفع هذه الروح إلى ملايين النفوس ؟ التربية والتعليم هما السبيل . . . ولكن كيف وعلى أية صورة ؟

٦ ـ التربية والتعليم سبيل الوصول

إنها تكون أجدى وأبعد أثراً إذا تعهدت تلك النفوس البشرية الغضة التى ستصنع المستقبل ـ تلهب فيها الروح ، وتوقظ منها المشاعر

وتنمى الإحساسات وتسمو بالوجدان وتوقظ فيها دعائم الخلق وحب الوطن ، والإيمان بالله .

إن هذه الروح العالية إذا أمكن تثبيتها فى المرحلة الأولى من حياة الناشئة ، فانها ستكون الحجر الأساسى ، والقاعدة الوطيدة التى سيبنى عليها مستقبل هذه الناشئة ، سواء تابعت مراحل التعليم المختلفة ، أم انقطعت عن علم المدرسة ودخلت من باب الحياة إلى مدرستها الكبرى .

٧ – تربية الروح

أننا لو ضيعنا هذه الفترة من حياة الطفل فى تعليم نظرى للقراءة والكتابة وحفظ لبعض الدروس فحسب ، ثم انقطع عنها بعد حين فان ظلال النسيان سوف تزحف رويداً رويداً إلى ذاكرته ، ويصبح بعد فترة طالت أو قصرت أمياً جاهل العقل والنفس وكأنه لم يتلق شيئاً .

ولكن الروح التى تتيقظ فى نفسه منذ صغره ، وتتعهد فترة معقولة من الزمن ستنمو ، معه باستمرار وسيبقى أثرها فى نفس صاحبها مادامت فيه الحياة .

نحمد الله

فقد هيأت الثورة بأحداثها الجسام وتطوراتها الخطيرة ، للمعلمين والمعلمات والأمهات والآباء أحسن وأخصب تربة وأطيب أرض ليبذروا بذور المستقبل لهذا الوطن .

وفى كل دولة يجب أن يخلق جو ، وأن تهيأ تربة ، وتمهد أرض ، لبث الروح وتقوية العزيمة ، ولقد نوهت أمس بتاريخ العرب وحضارة العرب كما نوهت بركب الحضارة الآن وما يجب على العرب أن يلحقوا به ويسايروه — الحرية والمحافظة على الاستقلال والسعادة والخير للمواطنين إلى آخر هذه الدوافع النبيلة ، كل هذه حوافز يجب استثارتها ، ومعنويات يجب الإشادة بها وتحريكها فى تيار مستمر متصل ، يصير مع الزمن تقليداً وعادة وأخلاقاً تحيط وتلازم التربية فى جميع الأوقات .

٨ — الأداة الصادقة

حضرات السيدات والسادة

لاأدعى أننا قد أعددنا التخطيط الشامل للمستقبل ، ولكن هذا التخطيط فى مراحل مختلفة من مراحل الإعداد ، ولو أن كثيراً من أجزائه المصطلح على بداهته وضرورته فى حدود الأهداف قد أخذ طريقه إلى

التنفيذ . والتخطيط الشامل بطبيعته ترسم خطوطه فى أعلى المستويات ، وهو يحتاج لجهود كبيرة من الفنيين والإخصائيين الذين يجب أن يفهموا ويدركوا تمام الإدراك الأهداف التى يريد تحقيقها ، وهو بطبيعته يحتاج لوقت للدراسة والبحث ، وخاصة حداثة العهد به . ولكن هناك حقيقة يجب ألا تغرب عن البال ، وهو أنه لن يتم تنفيذ التخطيط إلا إذا وجدت الإدارة الصالحة للرسم والتنفيذ .

٩ ـ الميزان

لذلك كان إعادة تنظيم الجهاز الإدارى للدولة من أوجب المسائل التى عنيت بها مصر فى هذه الفترة ، ووزارة التربية والتعليم بالذات يعاد تنظيمها الآن كى تتمكن أجهزتها المختلفة من أداء مهمتها خير أداء ، سواء أكان من ناحية التخطيط أم من ناحية التنفيذ ، وجار الآن تنظيم لجميع إداراتها ، وتقسيم جيد للعمل بها ، وبيان واضح لأنواع هذه الأعمال ووضع للأفراد المناسبين فى الأماكن المناسبة لهم .

وإن الوقت الذى يضيع فى هذا العمل لايذهب سدى ، ولكنه فى الواقع أكبر عامل للسرعة فى الإنجاز والوصول إلى أحسن النتائج .

وإذا سئلنا عن دليلنا ورائدنا فى تقدير مدى وسرعة تعميم التعليم الإلزامى ، فانى أقرر أنه ما اصطلحت على تسميته بالميزان .

كفة فيها فرصة متساوية لجميع أبناء الشعب لينالوا قسطاً من التربية يؤهلهم للمراحل التالية من الحياة .

والكفة الأخرى سد احتياجات البلاد من الإخصائيين والفنيين والمهرة والقادة الذين يجب أن يخرجوا للدولة فى الوقت المناسب الذى يحتاجهم فيه تنفيذ شتى مشروعات البرنامج الشامل .

هذا طبعاً بعد موازنة نصيب التربية والتعليم عموماً فى الميزانية مع احتياجات الدولة لزيادة التنمية الاقتصادية ولزيادة الدخل القومى ودخل الفرد وليتمكن من أداء الأنواع الأخرى من الخدمات .

١٠ ـ العلاقة بين كفتى الميزان

إن الموازنة بين هاتين الكفتين فى حدود الخطة الشاملة ، هو فى الواقع تنظيم لقوى الشعب ليعطيها أكبر مجهود وأعظم قوة لتنفيذ البرنامج لأن اختلال هذا التوازن سيؤدى إلى أحد الاحتمالات الآتية :ـ

١ ـ إذا طغت ميزانية التعليم الابتدائى العام على ميزانية الإنتاج ، فإننا سنصل إلى توقف لا محالة ، لاستنفادنا لكل إمكانيات الدولة فى هذه السبيل ، وعندئذ تسوء الحالة الاقتصادية والاجتماعية جميعاً ونقف فى منتصف الطريق .

٢ ــ وإذا قصرنا فى حق هذا التعليم فهو إضعاف وإقلال لقدرات الملايين من القوى البشرية أعز رأس مال للدولة ، مما لا يمكنها من متابعة انتعاشها الاقتصادى أو رفاهيتها الاجتماعية .

٣ ــ وإذا طغت ميزانية أى من المراحل الأخرى من التعليم، وتخرج كثير من الناس ممن لا عمل لهم فانهم سيتعطلون ، علاوة على ضياع المال فى تجهيز أفراد غير منتجين ، وعلاوة على إضعاف باقى المواطنين ، وعدم المساواة بينهم فى حق التعليم وما يتبعه من اضطراب الحالة الاجتماعيـــة .

٤ ــ وإذا قصرت الميزانية عن تعليم القدر الكافى من الإخصائيين فى الوقت المناسب ، فستتعطل مشروعات الإنتاج والخدمات على السواء وربما تخسر الدولة الملايين .

١١ ــ نفقات البرنامج

لقد قدرنا أقل مدة لمرحلة التعليم الإلزامى المجانى بست سنوات من سن (٦ ــ ١٢) يمكن أن تزاد فيما بعد إلى ١٥ .

وبرنامجنا حتى الآن هو أن نعمم التعليم الإلزامى المجانى فى مدة عشر سنوات .

وقد أنشئت مؤسسة لأبنية التعليم تبنى سنوياً حوالى ٣٥٠ مدرسة علاوة على ما ينشأ من فصول فى المدارس الموجودة حالياً .

إنى أخشى ألا أتمكن من إعطائكم أرقاماً صحيحة ١٠٠٪ وخاصة فى البيانات عن المستقبل مثل إعداد التلاميذ فى هذه المرحلة بعد ١٠ سنوات تلك التى تتوقف على حساب النسبة الصحيحة للزيادة السنوية فى إعداد هذه المجموعة من الأعمار . وهنا تظهر أهمية الإحصاء التى نوهنا عنها أمس ، والواقع أن أجهزة الإحصاء فى الدولة جميعاً محتاجة إلى إعادة تشكيل ، وليس العيب عيب هذه الأجهزة وحدها ، ولكنه أيضا عيب عدم وجود الوعى الإحصائى عند مختلف طبقات الموظفين وغيرهم .

والوزارة قائمة الآن بإعداد إدارة للإحصاء لهذا الغرض ، ولكن على أية حال أقرر أن البرنامج سيحتاج إلى مئات الملايين من الجنيهات.

هذا من ناحية برنامج العشر سنوات كجزء لم يزل فى دور التنسيق مع باقى البرنامج الشامل ، وربما دخل عليه بعض التعديل عند اللزوم حسب ما تقتضيه الموزانة .

١٢ ـ خطتنا لمواجهة العجز فى بعض النواحى

أما الخطة السريعة لمواجهة العجز الحالى فى بعض النواحى فهى :

أولا : المعـــلم والأم

بحثنا عن مفاتيح التربية فوجدنا أن أحدها فى يد المعلم والثانى فى يد الأم .

المعـــــلم :

أما بالنسبة للمعلم فوجدنا أن مهمة التربية مهمة روحية قبل كل شىء ، تعتمد على الضمير والخلق والرغبة الصادقة للعمل ، فعملنا وسنعمل بشتى الطرق على رفع روح المعلم المعنوية . فأعطى ثقة كاملة وحرية فى العمل ، وسيعطى باستمرار نصيبه من التقدير والراحة النفسية . وتعمل الوزارة جاهدة لتحل مشكلاته ، وتنظم أمور ترقياته وتنقلاته ، ولكى تهيىء للجميع الفرص ليحيوا حياة كريمة عزيزة . أما إعدادهم فقد كان وما يزال هناك نقص فى عدد المعلمين المؤهلين تربوياً . فقد استخدمت الوزارة فى العام الماضى مثلا ٢٥٠٠ طالب توجيهى ومن يماثلهم ، للعمل كمدرسين بدون تأهيل تربوى يذكر ، وهذا العام قد أنشأت الوزارة كثيراً من الفصول فى معاهد المعلمين ، كما استدعت ٣٠٠٠ طالب وطالبة فى مستوى التوجيهية يدرسون لمدة سنة دراسية مسائية ثم يخرجون بعدها للتدريس فى المرحلة الأولى .

وستنشىء فى أول العام الدراسى القادم عدة معاهد لتعليم المعلمين والمعلمات وسيهيأ لهذه المعاهد أحسن النظار وهيئات التدريس .

وفى إعادة تنظيم الوزارة ، أنشئت وكالة وزارة خاصة باعداد المعلمين والمعلمات ، ومتابعة تدريبهم وتثقيفهم واتصالهم بالحياة العملية والتربوية ، وتعقد الآن سلسلة من الدراسات للمعلمين فى القاهرة ، ويعد برنامج آخر للتوسع فى هذه الدراسات حتى تشمل الأقاليم جميعاً ، وسوف تخرج مجلة التربية والتعليم لهذا الغرض فى القريب العاجل إن شاء الله .

الأم :

وبالنسبة للأم — أم المستقبل التى تتمثل فى طالبات المدارس — فان الوزارة تقوم بدراسة المناهج العملية التى تتقدم بتربية الفتاة ، وترتفع إلى المستوى الذى تريده ، وهى تعطى لتربية البنت فى هذه المرحلة بالذات أولوية خاصة ، وستتعاون مع وزارات الخدمات الأخرى ومع الدولة كلها ، كى تشعر بعزتها وكرامتها ، وتتمكن من تربية جيل عزيز كريم يعطى للمرأة حقها الكامل من الرعاية والحماية .

ثانياً : النفقـــات

وحاولنا أن نعرف مكاننا من الأموال التى تنفق فعلا والتى ينتظر أن تنفق فوجدنا أن :

١ – مصاريف الإنشاء مازالت باهظة (حوالى الـ١٠٠٠ جنيه للفصل الواحد) رغم أنها قد خفضت كثيراً عما كان ينفق فى الماضى ، والبحث جار فعلا عن إيجاد تصميمات أرخص كى يمكن للمواطنين أن يساهموا فى بنائها ، وكى تتلاءم مع البيئة المحلية .

٢ – ونظم إمداد المدارس بالأجهزة والأدوات ، بها مركزية شديدة ويتلف من هذه الأدوات جزء كبير قبل أن يصل إلى المدرسة فعلا وتكون سرعة استهلاكه بالمدرسة كبيرة ، لسوء النوع وعدم الصيانة .

وهناك دعوة فى جميع المدارس إلى العناية بمبانيها وأدواتها ، وأن يدرب التلاميذ على ذلك كى يكتسبوا صفات النظافة والنظام والبناء وعدم الإتلاف والتخريب .

وكذلك تجرى بحوث خاصة بعمل أكثر الأدوات المدرسية اقتصاداً، وطبق نظام اللامركزية الإدارية إلى أقصى الحدود .

٣ ـ أما التعقيدات المالية وعدم القدرة على تحمل المسئولية والإهمال فقد سببت كثيراً من التلف فى المدارس . وقد سهلتُ كثيراً من الإجرءات المالية، وأعطيتُ سلطات كبيرة للنظار والرؤساء المحليين وشجعتُ روح الابتكار .

٤ ـ وأن المصاريف السنوية للتلميذ من ١٠ ـ ١١ جنيه تمثل عبئاً ضخماً ، وهى من أولى البنود التى يجب أن تحل ، وتبذل أقصى المحاولات للتقليل منها ، لأنها عامل حاسم فى اقتصاديات برامج التربية .

٥ ـ ورسوب التلاميذ فى المدرسية الابتدائية أو خروجهم منها قبل إتمامهم المرحلة، يمثل تبذيراً خطيراً وملايين ضائعة، لأنه إذا قدر عدد هؤلاء فى السنة الواحدة بحوالى ١٥٠,٠٠٠ تلميذاً مثلا فمعنى ذلك أن الدولة فقدت فى هذه السنة ١,٥ مليوناً من الجنيه ، وتتضاعف هذه الكمية بمقدار عدد السنين التى أمضاها التلميذ هباء فى المدرسة .

ثالثاً : المادة التى تدرس

بحثنا عن قيمة ما يدرس لأبنائنا فى المدارس فوجدنا به كثيراً من الأمور النظرية الجامدة .

١ ـ الأساس الروحى : وقد أوضحت فيما سبق أن الأساس الذى سنعتمد عليه فى هذه المرحلة هو الأساس الروحى الذى سينطبع فى كيانهم طول حياتهم .

٢ ـ عنصر الحياة : ورسمت سياسة لإحياء هذه المدارس بتنشيط الحياة الاجتماعية والرياضية فيها واختلاط أبنائها بالبيئة ، ومعرفتهم إياها واستفادتهم من كل عمل بها ، هذا هو (عنصر الحياة) فى مدارسنا .

٣ ـ المهارة اليدوية للملايين : وبما أن أكبر نسبة من هؤلاء الأبناء هم الذين ستحتاج إليهم ميادين العمل المهنى ، فان الاتجاه العام فى مناهجنا الآن سيكون :

المهارة اليدوية للملايين ، والتخصص للقـــادة .

وأن نبث فيهم روح العمل وحبه ، وعدم التهافت على الوظائف الصغيرة الثابتة القليلة الدخل . ولذلك فخطط التعليم الابتدائى سوف

تكون عامرة بأنواع الأعمال اليدوية التى تظهر فيها المهارات وتشجع. وأظن أن أمثلة من هذه الأعمال ستعرض على حضراتكم فى المعرض .

رابعاً : التوجيه المهنى

أما عن متابعة الثقافة العامة والتوجيه الاجتماعى والمهنى فنعتقد أنها أهم الأشياء التى يجب أن تكمل برامج التعليم الإلزامى . وهنا تظهر الكفاءة فى التنسيق وربط الجهود بين وزارة التربية والتعليم وغيرها من الوزارات الأخرى ، كالإرشاد القومى والشئون الاجتماعية .

وقد حرصت الوزارة على إيجاد مثل هذه الصلة ، فأنشأت لجنة مشتركة دائمة مع وزارة الشئون الاجتماعية، يدخل فيها هذا الموضوع وغيره من الموضوعات المشتركة بين الوزارتين ، كما أنشأت إدارة للشئون العامة هى همزة الوصل بينها وبين الناس ، وكذلك بينها وبين الوزارات الأخرى وأهمها وزارة الإرشاد القومى .

وسوف يعاد تنظيم إدارات محو الأمية والثقافة الشعبية كذلك ، للنهوض بهذه المهمة الجليلة .

خامساً : اشتراك الجميع فى المجهود التعليمى

وثمة موضوع حيوى آخر هو ضرروة اشتراك الناس جميعاً فى العمل من أجل التعليم الابتدائى والمساهمة فى مجهوداته ، مؤمنين بأن هذه هى رسالتهم كما هى رسالة الدولة سواء بسواء ، ومما يساعد على توفير هذا الاشتراك :

١ – قوة الدعوة والإرشاد لإيجاد الوعى لدى الناس ، وتتضافر فى هذه المهمة أيضاً جهود وزارات الإرشاد ، والشئون الاجتماعية والتربيـــة والتعليم .

٢ – وهذا هو أهم أغراض إدارة الشئون العامة بالوزارة ، إيجاد روح من التفاهم بين الوزارة وبين أفراد الشعب ، ليتعاونوا على تحقيق رسالتهـــا .

٣ – نشاط المدارس نفسها : المدرسين والنظار باشتراك أهالى المنطقة فى مناقشة شئون المدرسة وتفهيمهم وتنويرهم . وقد شهدت الوزارة هذا العام برنامجاً حافلا من هذا النوع فى جميع مدارسها .

٤ ـ خفض تكاليف الإنشاء والإدارة السنوية ، حتى يمكن للأفراد والهيئات المحلية المساهمة الفعالة فى كلا الميدانين .

٥ ـ اشتراك الأهالى مع الإدارات التعليمية بالمناطق « مجالس استشارية للتربية والتعليم » وقد أنشئت هذه المجالس بالفعل فى كل مديرية .

° ° °

هذا التعاون الكامل هو هدف أساسى فى حد ذاته ، يجب أن نصل إليه كى يمكننا أن نحقق برنامجنا ونسير فى طريقنا بالسرعة التى تتطلبها أحوال بلادنا ، والتى نود جميعاً إنجاز مهمتنا وواجبنا فى حـــدودها .

لست أدعى أننى قد وفيت الموضوع حقه من العرض والشرح ولكنى أكل لزملائى فى مختلف اللجان أن يقوموا ببسط الحقائق والمشكلات ، وما أمكننا أن نصل إليه فى سبيل حلها والتغلب عليها .

والآن أضع نفسى تحت تصرف السادة الأعضاء ليوجهوا أى أسئلة فى هذا الشأن .

من خطب الوفود

١

كلمة الأمين العام لجامعة الدول العربية

«... إن ساحتنا العربية المشتركة الممتدة فى أوسط بقاع الأرض وأغناها بالموارد البشرية والمادية ، لتهيب بأبنائها أن يسرعوا فى طريق التعليم ، وأن يضعوا أساساً مكيناً رحباً ، لاتفلت من استيعابه نفس عربية تخرج للحياة فى هذا العصر ، عصر الذرة الذى لايرحم المتخلفين ، وإن من حق كل نفس عربية تخرج للوجود الآن ، أن تهيأ لها الأسباب الأولية التى تواضعت عليها دول الحضارة الحالية ومن أهم هذه الأسباب تحطيم مغاليق الجهالة والأمية الأبجدية لتجد أمامها فرص الحياة ، فتلج أبوابها التى لاعدد لها وتزيل عن نفسها بعد ذلك الأمية العقلية ، وتشعر بإنسانيتها وكرامتها وتعرف مكانها الحقيقى فى الطبيعة ، وتدخل هياكل أسرارها العجيبة مستضيئة بذلك النور الذى يشع من تلك الحروف ، والأرقام ، والرموز الصغيرة التى يختبىء فيها كل ماكان ، ومايكون فى عوالم الحس والفكر والضمير ... »

٢

كلمة المدير العام لهيئة اليونسكو

« ... لايخالجنى شك فى أن التعليم الإلزامى المجانى ، لاغنى عنه لبناء صرح أية أمة فى العالم الحديث ، وهو فى البلاد العربية واجب أساسى لنمو حياتها القومية ، وتدعيم اقتصادياتها ، وازدهار ثقافتها . إن فى العالم اليوم عدداً يقدر بنحو مائتى مليون من الأطفال محروماً من أية فرصة من فرص التعليم ، وليس هذا هو كل مافى الأمر ، بل إن ملايين أخرى كثيرة من الأطفال الذين يذهبون إلى المدرسة ، لايمكثون فيها من الوقت مايكفى لبلوغهم أقل مستوى ضرورى من التعليم ، وإنهم بهذا يعودون أميين كما كانوا من قبل .

ويرجع السبب فى هذا إلى عوامل تاريخية ، ذلك أن التعليم الإلزامى لم يصبح حقيقة واقعة إلا فى عدد قليل من البلدان ، وحتى فى هذه لايتجاوز عمره مائة عام إلا بسنين قليلة ، لكن السبب الأكبر يرجع إلى الفقر وسوء الحالة الاقتصادية التى لايستطيع معها الآباء أداء النفقات اللازمة لتعليم أبنائهم ، وإلى عجز الدولة فى توفير الأموال التى يتطلبها هذا التعليم ، ويضاف إلى هذا أو ذاك مايسود بعض البلدان وبخاصة تعليم البنات من تقاليد وأوضاع اجتماعية ، تقف حجر عثرة فى سبيل هذا التعليم .

على أنه مهما تكن الأسباب فان من الحقائق المقررة فى هذه الأيام أن أية أمة لاتستطيع أن تتبوأ مركزها اللائق بها فى أسرة الأمم إلا إذا نال جميع أبنائها قسطاً وافياً من التعليم ، وليس فى وسع أمة أن تحيا حياة متحضرة ، تمكنها من أن تفيد من مزايا الحضارة الحديثة ، وأن تسهم فى تنميتها ، إلا إذا كان فيها نظام سليم للتعليم العام ، وذلك أن الحضارة والأمية ضدان لا يجتمعان ، أو قل إنهما يكادان يكونان لفظين متناقضين ... »

٣

كلمة رئيس وفد الجمهورية السورية

« ... العالم العربى يواجه مشاكل مختلفة ، يعالجها كل قطر من أقطاره بما أتيح له من وسائل ، ومن هذه المشاكل الكبرى ضعف زادنا الثقافى ، فقد أغفينا أمداً طويلا ، ناعمين بلذة كبرى ، هانئين مطمئنين ، إلى أن أقبل العصر الحاضر ، واستيقظنا فوجدنا أن الركب قد فاتنا ، وأن القافلة تسير بسرعة ، فحاولنا اللحاق بها ، وأخذنا العدة لكيلا نتخلف ونبقى فى نوم البتة ، وفعلنا ما استطعنا ونحن راضون ، إذا نظرنا إلى الأمام فقد قطعنا مرحلة طويلة ، ولكن المرحلة التى أمامنا أطول وأشق وأعسر ... »

٤

كلمة رئيس وفد المملكة الأردنية الهاشمية

« ... ويريد الله بالعروبة خيراً فتشرق شمسها فى مصر ، وتشع على النيل فتبعث فيه حياة جديدة ، ويبعث فيها قوة جديدة ، ومن هذا التفاعل تنبثق ثقافة عربية خالصة ، وتصبح مصر العزيزة مسرحاً للفكر العربى ، وموئلا للثقافة العربية الخالصة ، وتنشأ فيها مدارس عربية ، ظلت حتى فى عصور التقهقر السياسى معاقل ، تدرأ عن العروبة عبث العابثين وكيد الكائدين ... »

٥

كلمة رئيس وفد المملكة العربية السعودية

« ... وما من ريب فى أن القضية التى سيبحثها المؤتمر، تعتبر فى مقدمة القضايا التى يجدر أن تعنى بها الدول العربية فى الآونة الحاضرة. لأنها مقبلة على عهد زاهر فى تاريخها القومى المجيد، عهد يتسم بروح الائتلاف، والتعاون والتعاضد فى مختلف مناحى الحياة العربية العامة. ولا شك فى أن الثقافة هى أساس الائتلاف والتعاون بين الشعوب العربية، ولا شىء كنشر التعليم وتوحيد الثقافة، يحقق وحدة العرب ويجمعهم على كلمة سواء ... »

٦

كلمة رئيس وفد الجمهورية اللبنانية

« ... ولا يعنى مؤتمر التعليم الإلزامى المجانى ، سوى أن أبناء الدول العربية يريدون أن ينسجم حاضرهم مع ماضيهم ، وأنهم يأبون أن يظل فى هذه الأقطار التى أغدقت نور المعرفة على الناس فى زمن سادت فيه ظلمة الجهل قارات بأكملها ، أن يظل فيها من لا ينعم بنعمة العلم ونور المعرفة .

نريد بالعلم أن يكون الأداة الأولى الفعالة التى تجعل الإنسان مواطناً حراً يحب بلاده ويحترم القانون . يقاد بالعقل ولاينساق للعاطفة والخوف ، يدرك أن من أول واجباته استكمال تربيته ، وإنماء طاقاته لتزيد بالتالى قيمته الاجتماعية والإنسانية ، ويعرف أنه لا يعيش لذلك منفرداً يحصر همه فى مصلحته وفى وجوده ، بل يشارك غيره من الناس ، ويتضامن معهم فى حسن المصير وسوئه ، ويعرف ما عليه من واجبات قبل أن يعرف ما له من حقوق ... »

٧

كلمة رئيس وفد المملكة المتوكلية اليمنية

« ... فحضارة الشعوب لا تقوم إلا على تشييد صروح العلم ، وتعبيد السبيل المؤدية إلى الهدف المنشود فى بناء كيان الأمم ، وإننا معشر العرب فى أمس الحاجة إلى بث روح العلم الصحيح ، الذى يخلق جيلا قوياً ناهضاً ، يشعر بالواجب نحو أمته وبلاده ... »

التعليم الإلزامى

المقصود بالتعليم الإلزامى هو التعليم الابتدائى .

وقد جاء هذا الوصف من مفهوم النص فى دستور ١٩٢٣ على أن التعليم الأولى إلزامى للمصريين من بنين وبنـــات ، وأنه مجانى على الدولة أن تقوم به لتعليم أبناء الشعب .

ولكن هذا الإلزام لم يفهم فى بعض العهود ، إلا على أنه إلزام من طرف واحد على طرف واحد ، فهو إلزام من الحكومة على الشعب ، لا إلزام مشترك يفرضه النظام الاجتماعى على الشعب والدولة جميعاً ، وعلى هذه القاعدة كان أظهر ما يكون معنى الإلزام فى تقديم المتخلفين عن هذا التعليم إلى المحاكم ، دون أن تفرض الدولة على نفسها العمل على تعميمه ، وإتاحة الفرص المتكافئة فيه لجميع المواطنين .

أما اليوم فهو إلزام على الحكومة والشعب .

على الدولة أن تهيىء التعليم ووسائله لكل فرد من أفراد الأمة .

وعلى الشعب أن يهيىء نفسه لأن يتعلم .

هذا هو التعليم الإلزامى كما تعنيه العبارة فى هذا الكتاب فكل ما جاء به عن التعليم الإلزامى فالمقصود به التعليم الإبتدائى كما هو فى تقسيم مراحلنا التعليمية .

توصيات المؤتمر

أولا : المقـــدمة

مؤتمر التعليم الإلزامى المجانى للبلاد العربية ، المنعقد فى القاهرة من ٢٩ ديسمبر ١٩٥٤ إلى يناير ١٩٥٥ بدعوة من جمهورية مصر ، وبالتعاون مع جامعة الدول العربية ومنظمة اليونسكو .

بعد الرجوع إلى المادة السادسة والعشرين من الإعلان العالمى لحقوق الإنسان ، التى تقرر حق كل فرد فى التعليم ، وتشترط أن يكون التعليم مجانياً على الأقل فى المرحلة الابتدائية والتعليم الأساسى ، وأن يكون التعليم الابتدائى إلزامياً .

وإلى التوصية رقم ٣٢ التى قررها المؤتمر الدولى الرابع عشر للتعليم العام المنعقد فى مدينة جنيف من ١٢ إلى ٢١ يوليو سنة ١٩٥١ ، التى وضعت الأسس العامة للتعليم الإلزامى المجانى وإطالة مدته .

ولما كانت القوى البشرية أثمن موارد الدولة ، وكان تاريخ العالم الحديث يبين أن التقدم الاقتصادى يسير جنباً إلى جنب مع التقدم فى التعليم ، وكانت نتائج التعليم فى رفع مستوى الإنتاج تعوض البلاد أكثر مما أنفقته عليـــه .

ولما كان التعليم هو الأساس السليم للديمقراطية الحقة والسلام العالمى والاستقرار الدولى .

ونظراً لأنه وإن يكن بعض الدول العربية قد قاربت تعميم التعليم الإلزامى المجانى ، إلا أن هناك دولا أخرى منها لاتزال بها نسبة عالية من الأطفال لاتتسع لهم المدارس ، وهذه حالة خطيرة تتطلب حشد جميع القوى والموارد الممكنة لمعالجتها .

لذلك يوصى الدول العربية بما يأتى :

ثانياً : التخطيط

١ – أن تضع كل دولة من الدول العربية فى أقرب وقت ممكن خطة شاملة دقيقة ، مبنية على الحقائق الواقعية ، لتعميم التعليم الإلزامى المجانى فى المرحلة الأولى فى أمد معقول ، ويحسن ألا يتجاوز هذا الأمد عشر سنوات .

٢ – أن تنشىء كل دولة إدارة لجمع إحصاءات دقيقة للتعليم ، تتضمن بيانات وافية عن عدد الأطفال فى سن الإلزام ، وعدد من يتعلمون منهم بالمدارس من بنين وبنات ، والزيادة السنوية فى عدد الملزمين وعدد المدارس وفصولها وحالة مبانيها ، وعدد تلاميذ كل فرقة

ومتوسط عدد التلاميذ فى الفصل الواحد وتوزيع المدارس على المدن والقرى المختلفة مع بيان الجهات المحرومة من المدارس ، والجهات التى لاتكفى مدارسها لسد حاجتها ، والجهات التى لاتستغل أبنية مدارسها استغلالا كاملا وعدد المعلمين ، ونسبة المؤهلين منهم وغير المؤهلين ، وعدد مدارس المعلمين ، ومبلغ من تخرجهم سنوياً ، وميزانية الدولة ، ومخصصات التعليم عامة ، والتعليم الإلزامى بصفة خاصة ، وذلك لكى يتسنى رسم الخطة على أساس صحيح من الإحصاءات الدقيقة والبيانات الوثيقة .

٣ ــ عند إعداد هذه الخطة ، يبدأ بمناقشة ومشاورة الوزارات والمصالح التى تتصل بالمال والصحة والشئون الاجتماعية والإنشاء والتعمير ، ويستعان بالهيئات والجماعات المهتمة بشئون التربية .

٤ ــ وبعد تمام وضع الخطة تعلن على الجمهور ، ليقف على تفاصيلها ويشترك فى المساعدة على تحقيقها .

ثالثاً : التعاون العربى والدولى فى شئون التعليم الإلزامى

يوصى المؤتمر بما يلى :

١ ــ أن يزداد تعاون الدول العربية فى ميدان التعليم الإلزامى ، سواء فى

رسم خطة تعليمه ، أو فى إعداد المعلمين والمتخصصين فى شئون التربية ، أو فى وضع المناهج ، أو تبادل المدرسين والمعلومات والكتب المدرسية وما إلى ذلك .

٢ ــ أن تنشىء جامعة الدول العربية مكتباً مركزياً عربياً لجمع المعلومات التربوية من المصادر العربية ، ومتابعة التقدم والتوسع فى الآراء التعليمية والأساليب التربوية الحديثة فى العالم ، وأن يصدر هذا المكتب مجلة تصدر أربع مرات فى السنة على الأقل ، وتتضمن إلى جانب الموضوعات ذات الأهمية التربوية بيانات عن سير التعليم فى كل دولة من الدول العربية .

٣ ــ أن تنشىء كل دولة عربية مكتباً إقليمياً لجمع المعلومات ومبادلتها يتصل بالمكتب الإقليمى العربى التابع لجامعة الدول العربية ، وبمكتب تبادل المعلومات باليونسكو ، وبالمكاتب المماثلة فى الدول العربية الأخرى ، حتى تكون كل دولة منها على علم بما يجرى فى شقيقاتها العربية ، وفى العالم الخارجى ليفيد كل من تجارب الآخر .

وتقوم هذه المكاتب بنشر هذه المعلومات على المدارس والمعلمين كل فى الدولة التى ينتمى إليها ، وإقامة معارض فى مختلف جهات الدولة تعرض فيها أنواع الكتب والمعدات والأدوات المدرسية .

٤ – لما كانت بعض الدول العربية لاتستطيع بمواردها المالية المحدودة التى تواجه بها احتياجات ملحة متعددة أن تعمم التعليم الإلزامى فى أمد معقول ، وخاصة لما يتطلبه ذلك من إنشاء عدد كبير من الأبنية المدرسية ، لذلك يوصى المؤتمر الدول العربية التى ترغب فى الحصول على معونة مالية لبناء المدارس ، أن تفاوض بنك الإنشاء والتعمير الدولى لتعلم مدى استعداده لمنحها قروضاً طويلة الأمد بفائدة ضئيلة لهذا الغرض .

وفى هذه الحالة تكون الأقساط السنوية المطلوبة للوفاء بفائدة القرض واستهلاكه بقدر ماتدفعه الحكومات من إيجار معقول لهذه المدارس .

٥ – يأمل المؤتمر أن تنجح الجهود المبذولة لتأسيس صندوق الأمم المتحدة الخاص بالإنعاش الاقتصادى ، وأن ينال التعليم الإلزامى نصيباً من القروض أو المنح التى سيقدمها هذا الصندوق ، وخصوصاً فيما يتعلق بانشاء الأبنية المدرسية ، ويرجو أن تتابع منظمة اليونسكو جهودها فى هذا الشأن . فاذا لم يتهيأ لهذا المشروع نجاح ، فيأمل المؤتمر أن تعمل منظمة اليونسكو على تأسيس صندوق دولى خاص لتعميم التعليم الإلزامى .

٦ – يوصى المؤتمر جامعة الدول العربية بزيادة عنايتها بالتعليم الإلزامى فى البلاد العربية بالتعاون مع منظمة اليونسكو فى هذا الصدد ، ويأمل المؤتمر أن تولى اليونسكو البلاد العربية عناية خاصة فيما تقوم به من خدمات للتعليم الإلزامى كإجراء الدراسات وإرسال الخبراء وتقديم المنح المدرسية وغير ذلك .

٧ – لما كانت المنظمات الدولية على استعداد لتقديم المعونة الفنية فى مختلف شئون التعليم الإلزامى ، فمنظمة اليونسكو تعاون فى الشئون التربوية ، ومنظمة الصحة العالمية فى شئون الصحة المدرسية والتربية الصحية ، ومنظمة الغذاء والزراعة فى شئون التغذية والتعليم الزراعى والتدبير المنزلى ، ومنظمة العمل الدولية فى حماية الأطفال وتشريعات العمل والتوجيه المهنى والأعمال اليدوية ، كما تعنى هيئة الأمم المتحدة بالخدمات الاجتماعية ، لذلك يوصى المؤتمر الدول العربية الراغبة فى الاستفادة من هذه الخدمات بالاتصال بهذه المنظمات كل منظمة فى دائرة نشاطها .

رابعاً : إدارة التعليم الالزامى

١ – نظراً لما يترتب على تعميم التعليم بالمرحلة الأولى من ازدياد مضطرد

فى عدد المدارس، مع انتشارها فى مختلف أرجاء الدولة الواحدة مما لايتسنى معه أن تنال كل مدرسة العناية الواجبة ، من حيث الإشراف والتوجيه، وتيسير حاجاتها، وعلاج مشكلاتها، خصوصاً فى الأقطار المترامية الأطراف، الكثيرة السكان، لذلك يوصى المؤتمر بألا تركز السلطة التعليمية — على الأقل فيما يختص بالتعليم الإلزامى — فى إدارة مركزية وأن يراعى بقدر الإمكان تقسيم القطر إلى مناطق تعليمية، تكون كل منها من الاتساع بحيث يمكن تزويدها بجهاز إدارى، وفنى ذى كفاية عالية، وبقدر الإمكان من الصغر بحيث يسهل للمشتغلين بالتعليم فى نطاقها الاتصال بها .

وتخول هذه المناطق تدريجياً من السلطة مايجعل لها التصرف فى شئون المعلمين والموظفين ، من تعيين ونقل وترقية وفصل ، وفى تدبير معدات المدارس ، وصيانة مبانيها ، واستخدام المدارس فى أغراض اجتماعية، وفى مراعاة ظروف البيئة المحلية فى تدريس المناهج وتطبيقها ، على ألا يتعارض ذلك مع السياسة العامة للدولة ، وأن يكون فى حدود القوانين واللوائح والتعليمات المقررة .

٢ — لما كان من مصلحة التعليم أن يزداد اهتمام الأهلين به وأن يشاركوا فى تحمل بعض مسئولياته ، وأن تتاح لهم الفرصة لإبداء

رغباتهم فى نشر التعليم فى إقليمهم، والتعاون مع السلطات التعليمية فى تيسير مهمتها فى تعليم أبنائهم ، لذلك يوصى المؤتمر بأن تشكل فى كل منطقة هيئة مشتركة من رجال التعليم والأهالى المهتمين بشئونه، لتبين وجهة نظرها فى مشروعات التعليم ومشاكله، وسيره فى المنطقة ، على أن يتوسع تدريجياً فى تكوين هذه الهيئات، وفى اختصاصاتها ، حتى تصير أكثر تمثيلا لسكان المنطقة ، وأكثر استقلالا فى الشئون المحلية للتعليم .

٣ ــ تمشياً مع سياسة اللامركزية فى التعليم، يوصى المؤتمر بأن تعطى المدرسة حرية أوسع فى التصرف فى شئونها، وأن يزداد اتصالها بالمجتمع ، وأن تستمد منه التطبيقات العملية، لما تدرسه وتستعين به فى حل ما يعرض لها من مشاكل محلية ، وأن تكون المدرسة مؤسسة اجتماعية تخدم البيئة كلها .

ومما يوثق هذه الصلة ، أن تشكل جمعيات يشترك فيها الأهالى لرعاية بعض وجوه النشاط فى المدرسة ، كالخدمات الاجتماعية والندوات ، والحفلات ، والمعارض ، والمباريات الرياضية ، وغير ذلك.

٤ ــ يرى المؤتمر أن الجهود الضائعة بسبب انقطاع عدد كبير من تلاميذ المدارس الابتدائية عن مواصلة الدراسة إلى نهايتها نتيجة

لتكرر الرسوب، أو غير ذلك من الأسباب، مشكلة خطيرة يترتب عليها ألا يستفاد مما أنفق عليهم من أموال طائلة، هذا إلى شعور الأطفال بمرارة الفشل، ولذلك يوصى بما يأتى :-

(ا) أن تدرس العوامل المؤدية لهذا الضياع دراسة علمية وافية.

(ب) أن يحد من الرسوب فى امتحانات النقل من فرقة إلى التى تليها.

(حـ) أن تجرب طريقة النقل دون امتحان وخاصة فى الفرق الثلاث الأولى.

(د) أن يراعى فى وضع المناهج أن تكون ملائمة لميول الطفل واستعداداته ومتناسبة مع مقدرته، وأن تكون من التنوع بحيث يستطيع كل طفل أن يسير فيها بخطى تتفق مع حالته.

(هـ) أن تجرى التجارب للوصول إلى مقاييس مقننة للذكاء والتحصيل، تستعمل إلى الطرق التقليدية لتقويم مقدرة التلاميذ وأعمالهم.

(و) أن يعد المعلمون بحيث يستطيعون أن يدرسوا فى

الفصل الواحد لتلاميذ مختلفى الاستعدادات والمقدرة مع مراعاة الفروق الفردية بينهم .

٥ – تسهيلا لانتظام التلاميذ فى المدارس ، ورعاية للظروف الاقتصادية والاجتماعية التى يتسبب عنها تغيبهم ، يوصى المؤتمر بما يلى :–

(ا) أن يوازن فيما يتعلق ببعد المدارس عن مساكن التلاميذ بين أمرين ، إنشاء مدارس تتسع لأبناء قرى متعددة ، مع تدبير وسائل النقل للبعيدين عنها ، أو إنشاء مدرسة صغيرة فى كل قرية ، تزداد نفقات التلميذ فيها إذا زودت بالمعدات الكافية .

(ب) أن يوفق بين مواعيد العطلات المدرسية ، وبين المواسم الزراعية التى يحتاج الآباء فيها لأبنائهم ، والمناسبات المحلية ذات الأهمية .

(ج) أن توسع دائرة الخدمات العامة التى تجتذب التلاميذ إلى المدارس ، كالتغذية ، والكساء ، والعناية الطبية ، وغير ذلك من المساعدات .

(د) أن تكون الحياة المدرسية قائمة على نشاط التلاميذ ، متمشية مع ميولهم ، تسودها روح المحبة والعطف ، حتى تصير محببة إليهم .

(هـ) أن يعين مشرف اجتماعى لكل قسم من أقسام المنطقة

التعليمية يوكل إليه أمر دراسة أسباب التخلف، والاتصال بأولياء أمور التلاميذ ، كما يعهد إليه حصر الملزمين وتنفيذ قانون الإلـــزام .

خامساً : فترة التعليم الإلزامى

١ ــ لما كانت أهداف التعليم الابتدائى الإلزامى هى تكوين المواطن الصالح، لتزويده بالعناصر الأساسية من المعرفة والقدرة، وغرس العادات الفردية ، والاجتماعية الصالحة فيه ، لذلك يدعو المؤتمر كل دولة من الدول العربية ، إلى تقرير حد أدنى لفترة التعليم الإلزامى ، يتسنى معه تحقيق هذه الأهداف ، بحيث لاتقل عن ست سنوات . فان كان لدولة عربية نظام تقل فترة التعليم الإلزامى فيه عن هذه المدة ، اعتبر ذلك أمراً مؤقتاً يجب التخلص منه فى أقرب فرصة ، وعندما يتم تحقيق تعميم هذا الحد الأدنى للتعليم الإلزامى ، يتدرج فى إطالة مدته إلى ثمانى سنوات على الأقل كى تسد حاجة المجتمع الحـديث إلى التعليم على أكمل وجه .

ويراعى فى تحديد سن بدء الدراسة الإلزامية وانتهائها، أنسب مراحل النمو عند الطفل، وأن تكون مداركه قد نضجت إلى حد ما قبل تركه المدرسة.

ويوصى المؤتمر بأن ينص فى قوانين العمل، على ألا تقل السن المحددة للعمل طول الوقت، عن السن التى تقرر لترك المدرسة الابتدائية.

٢ – يؤكد المؤتمر أهمية وضع الترتيبات اللازمة، فى أقرب وقت ممكن لتحسين النسبة بين عدد المدرسين والتلاميذ، وذلك لا لرفع مستوى التعليم فحسب، بل للتغلب على النتائج غير الاقتصادية التى تترتب على غياب المدرسين عن المدرسة لسبب المرض أو غير ذلك من الأسباب.

سادساً: الأبنية المدرسية

١ – نظراً لحاجة أى برنامج للتعليم الإلزامى المجانى لمبان مدرسية ملائمة، يدعو المؤتمر الدول العربية أن تضمن خطتها القومية المذكورة فى التوصية الأولى برنامجاً محدداً لإقامة مبان مدرسية جديدة، تسد حاجة من لا تتسع المدارس لقبولهم، وتقابل الزيادة

السنوية فى عدد السكان، وتؤدى إلى التخلص من المبانى غير الملائمة والأماكن المستأجرة كلما أمكن ذلك .

٢ – يجدر بكل حكومة عربية يهمها الأمر أن تشرع بمفردها أو بالتعاون مع الحكومات المجاورة فى إجراء بحوث فى مواد البناء وطرق الإنشاء وتصميم الأبنية المدرسية ومواصفات الأعمال على أساس استعمال مواد البناء المتوافرة محلياً ، ومع مراعاة مقدرة العمال المحليين وضرورة تدريبهم ، وأن تنشر نتائج هذه الأبحاث .

كما يجدر بها – بالتشاور مع رجال التعليم والهيئات المختصة – أن تضع اللوائح والتوصيات التى ترسم حداً أدنى لمساحة المدرسة وملحقاتها، وأفنية اللعب، والمرافق الصحية، وغرف المدرسين، وغير ذلك ، ويجب أن تكون هذه اللوائح والتوصيات مرنة تسمح بالتغيرات التى تتلاءم مع الفروق بين مدارس الريف، ومدارس المدن، ومع أهمية التنوع فيما يتعلق بالتصميم ومواد البناء وفقاً للظروف المحلية ، وفنون الطرائق التربوية .

٣ – بالنظر إلى صعوبة تدبير المدرسين اللازمين للمدارس فى المناطق الريفية أو النائية يقترح المؤتمر أن يولى أولو الأمر عناية خاصة إلى

توفير المساكن اللازمة للمدرسين – ولا سيما المدرسات – فى هذه المناطق .

٤ – بالنظر إلى النقص الخطير فى المبانى المدرسية، يتعجل المؤتمر اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان الحصول على أقصى فائدة من المبانى الموجودة فعلا، وذلك بتبادل استعمال قاعات التدريس بحرية، بحيث لاتترك بعض الفصول خالية، فى الوقت الذى يزاول فيه طلبة هذه الفصول نشاطهم المدرسى خارج الفصل، أو فى قاعات التخصص . ويحسن كذلك أن يعمل ولاة الأمور على تحقيق أقصى فائدة من الفرص التى تسنح، لمزاولة النشاط المدرسى فى الهواء الطلق ، كما يحدث فى حالة الرياضة البدنية، وفلاحة البساتين ، ودراسة مشاهد الطبيعة والجغرافيا ، والدراسات الاجتماعية .

٥ – يقترح المؤتمر أن يلجأ عند الحاجة، وفى الظروف المناسبة إلى طريقة إقامة فصول دراسية فى حجرات تبنى من مواد خفيفة، أو تحت سقف من قماش ، أو فى الهواء الطلق، على أن تكون هذه وسيلة مؤقتة، ويمكن إقامة هذه الفصول على سبيل التجربة لتكون ملاحق للمدارس القائمة أو وحدات مستقلة بذاتها .

٦ – يوصى المؤتمر كلا من الحكومات العربية، بأن تنشىء إدارة تتولى

النظر فى مشكلة المبانى المدرسية بصفة دائمة كلما أمكن ذلك :

ويحبذ المؤتمر تشجيع روح الابتكار المحلى فى البناء والتحسينات الفنية فيما يتعلق بجمال الشكل والتصميم .

سابعاً : المعـــدات

لما كان من العبث بالأموال العامة أن ترصد مبالغ ضخمة لبناء مئات المدارس وصيانتها ، ولإعداد آلاف المدرسين وتعيينهم بهـــذه المدارس إذا كانت المعدات والأدوات اللازمة للتعليم غير متوافرة ، لذلك يوصى المؤتمر بما يأتى :ـ

١ ـ أن تحرص كل دولة على أن تمد مدارسها إمدادا كافياً من الإدارة المركزية أو المحلية بما يلزمها من الأجهزة والمعدات ، وأن تصرف الكتب والأدوات لكل طفل بالمجان على قدر الإمكان .

٢ ـ أن تشجع كل دولة وضع عدد متزايد من الكتب المدرسية المتنوعة فى مختلف المستويات ، إما بوسائلها الخاصة ، أو عن طريق الهيئات ، على أن تكون تلك الكتب ذات قيمة تعليمية عالية وبتكاليف فى متناول التلاميذ والمدارس . ويجب أن تكون هذه الكتب

بوجه خاص مما يمثل الاتجاهات الحديثة فى التربية وأن يوجه اهتمام خاص إلى بيئة الطفل وأوجه النشاط وطرائقه .

٣ – نظراً لأن إخراج الكتب المدرسية من المسائل التى تهم مختلف الدول اهتماماً مباشراً، فان المؤتمر يقترح أن تقوم المدارس بتجربة هذه الكتب ما وسعها ذلك قبل تعميم استعمالها، ومن المفيد الانتفاع بمساعدة مدارس المعلمين التجريبية فى هذا الشأن .

وكلما اتسع نطاق توريد الكتب والمهمات ، يعطى المدرسون أنفسهم قسطاً أوفى من الحرية فى اختيار الكتب ، وأن يشجع الناشرون فى الوقت المناسب على المساهمة فى إخراجها .

ثامناً : المدارس الحرة ومدارس البدو الرحل وتعليم الشواذ

١ – المدارس الحرة – يرى المؤتمر أن يكون للمدارس الحرة – وخاصة المملوك منها للهيئات والجمعيات – دور هام فى نظم التعليم بالنظر إلى ضيق المدارس الحكومية ، وذلك بشرط اتخاذ الضمانات اللازمة لوجود مستوى عال للتعليم فى هذه المدارس ، وضمان خضوع هذا التعليم لإشراف السلطات التعليمية الرسمية ، ومطابقة مناهجه لأساليب التعليم القومية . ومما يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار

فى هذا الشأن ميل أحسن المدارس الحرة إلى إجراء التجارب ، على أنه من المرغوب فيه ألا تتقاضى المدارس الحرة مصروفات مدرسية باهظة ، وأن تعطى الحكومات المدارس الحرة القومية مساعدات تمكنها من توفير الأماكن لأبناء ذوى الدخل الضئيل .

٢ – مدارس البدو الرحل – بالنظر إلى الميل المتزايد لدى البدو للإقامة فى أماكن ثابتة لفترات طويلة ، فان مشكلة تعليم القبائل الرحل ليست مستعصية كما كان يظن ، وفى الظروف التى يستحيل فيها إمداد البدو بمدارس ثابتة المستقر ، ويكون فيها عدد الأطفال كافياً ، يمكن إمدادهم بمدرسين متنقلين يكون فى مقدورهم إذا تسنى ذلك القيام بتدريس التربية الصحيحة ، والبيئة والألعاب الرياضية ، بالإضافة إلى مواد المنهج الرئيسية . ويوصى بزيادة التسهيلات التعليمية ، حتى يختفى هذا اللون من الحياة البدوية المتنقلة إلى حد كبير .

٣ – يجب إعطاء الأولوية فى التعليم الإلزامى المجانى للطفل العادى ما دام هناك نسبة عالية من الأطفال لا يمكن استيعابها بالمدارس . على أن المؤتمر يرى أن الوقت قد حان للدول العربية – وخاصة تلك التى خطت خطوات واسعة فى سبيل تدبير أماكن بالمدارس

لجميع الأطفال الشواذ ، توطئة لتقريرها ما ترى اتخاذه من إجراءات فى هذا الشأن ، وقد يكون من المرغوب فيه بالنسبة لبعض هؤلاء الشواذ ، أن تشترك دولتان أو أكثر فى العمل معاً فى هذا الصدد بالتعاون بينهما .

تاسعاً : التمويل

١ – يوصى المؤتمر الدول العربية أن تنظر للتعليم الإلزامى على أنه ليس مجرد خدمة عامة تؤديها الحكومة للشعب فحسب ، بل هو كذلك عامل هام فى زيادة الإنتاج القومى ، فان ما ينفق عليه الآن سيرد فى المستقبل مضاعفاً ، ولهذا فهو جدير بألا يضن عليه بالمال .

٢ – ينبغى أن تمضى الدول قدماً فى تنفيذ الخطة التى ترسم لتعميم التعليم الإلزامى ورفع مستواه ، وأن تدبر سنوياً ما يقتضيه تنفيذ البرنامج المرسوم من الأموال وألا تحول الظروف المالية الطارئة فى سنة ما دون تنفيذ الخطة .

٣ – يوصى المؤتمر بأن يراعى عند وضع ميزانيات التعليم أن يكون مقدار ما يخصص للتعليم الابتدائى الإلزامى من أموال متناسباً مع كثرة المدارس والمعلمين والتلاميذ .

٤ – لما كانت الخطة التى ترسم لتعميم التعليم الإلزامى تتطلب لتنفيذها زيادة سنوية مطردة فى النفقات ، ولما كانت الموارد العادية قد لا تكفى لمواجهة هذه الزيادة ، لذلك يوصى المؤتمر أن يفكر جدياً فى موارد جديدة للدولة بزيادة الضرائب المباشرة ، وغير المباشرة التى تفرضها الحكومة المركزية ، وبفرض ضرائب إضافية محلية على الأملاك والأطيان وغير ذلك من الوسائل .

٥ – يرى المؤتمر أن ما سبق أن أوصى به من حيث اشتراك الأهالى فى الإشراف على التعليم ، مما يساعد كثيراً على تقبلهم الضرائب الإضافية راضين ، وخاصة إذا شاركوا فى الإشراف على الأوجه التى تنفق عليها هذه الأموال .

٦ – يوصى المؤتمر بأن يشجع الأفراد والجماعات على التبرع ، ومنح الهبات للأغراض التعليمية ، وأن تنتهز الفرص لاستغلال المناسبات المختلفة لذلك ، ومع أن التبرعات ليست من الموارد الثابتة التى يعتمد عليها فى تنفيذ الخطط التعليمية ، إلا أنه من جهة أخرى من الوسائل التى تساعد على تقديم خدمات إضافية للمدارس :

عاشراً : التشريع

يوصى المؤتمر بأن تتضمن قوانين التعليم الإلزامى الأسس والمبادئ العامة، والخطط الرئيسية التى توضح الأهداف ، وتكفل انتظام التلاميذ فى المدرسة دون تدخل فى تفاصيل قد تتعارض مع الظروف المتغيرة ، وأن تترك هذه التفاصيل لقرارات ونشرات وتعليمات تصدرها السلطة المختصة كلما اقتضى الحال ذلك ، وبهذا تتفادى كثرة التعديل والتبديل فى القوانين من آن لآن، بما يصحب ذلك من بطء فى الإجراءات واضطراب فى سير العمل .

حادى عشر : استمرار السياسة التعليمية

يرى المؤتمر أنه لا يتسنى لأى نظام تعليمى أن يزدهر إلا إذا حظى بسياسة تعليمية مستمرة . ولذلك يوصى المؤتمر كل دولة عربية بأن تنشىء مجلساً أو مجالس قومية استشارية، يكون أعضاؤها ممن يمثلون مختلف نواحى الحياة والاتجاهات، وتمتد عضويتهم إلى عدة سنوات . ويحسن أن يرشح أعضاء هذه المجالس على قدر الإمكان، من قبل هيئات أو جمعيات مستقلة ، ولا تكون لهذه المجالس دراسة ما يعرض عليها

من موضوعات، وتقديم التقارير عن ذلك فحسب، بل يكون لها أيضاً النظر فيما يعن لها من الموضوعات اللازمة، ويحسن أن تتوفر لدى هذه المجالس الوسائل اللازمة لنشر آرائها .

ثانى عشر : أهداف التعليم الإلزامى

١ – أن يعتبر التعليم الإلزامى مرحلة أساسية غير مغلقة، غايتها توفير حد أدنى من التعليم والتربية لجميع أطفال الأمة، مع عدم الازدواج بينها وبين مرحلة أخرى ، وأن تعتبر المدرسة مكاناً يهيء للأطفال الفرص التى تساعدهم على تحقيق أكبر قدر ممكن من النمو الدينى والفكرى والخلقى والبدنى .

٢ – أن تعنى المدرسة الإلزامية بتحقيق أنواع المعرفة والميول، والاتجاهات والمهارات ، والمعايير عند كل طفل إلى أقصى حد تمكنه منه قدرته ، واستعداداته ، ولا سيما الأنواع التالية :–

(ا) غرس مبادىء وأداء الواجبات الدينية، ومحاربة الشعوذة والخرافات ، وتربية الأطفال على الأخلاق الحميدة ، والاعتزاز بالوطن العربى والتراث المشترك .

(ب) القدرة على فهم العلاقات الاجتماعية الصالحة، وتعود ممارستها في معاملة الآخرين .

(ج) التمكن من وسائل المعرفة الأولية ، كالكتابة والقراءة ومبادىء الحساب .

(د) عادة التفكير المنطقي المنظم ، وإقامة الأحكام على النقد والدرس والاقتناع .

(هـ) عادة النشاط المنتج، وحسن استخدام أوقات الفراغ فيما ينفع الفرد والجماعة .

(و) التزود بقدر كاف من المعلومات العامة ، مع وضوح علاقاتها بمواقف الحياة العملية ، والمقدرة على تطبيقها .

(ز) تكوين جسم سليم، والتدريب على الحركات النظامية .

(ح) إدراك المشكلات التي تواجه المجتمع، وغرس الميل نحو المساهمة في حل تلك المشكلات، والعلم بطرق التغلب عليها، والتدرب على ذلك .

(ط) المهارات والمعلومات الأساسية لقيام الفرد بدور منتج في الحياة الاقتصادية ، والاجتماعية والصحية .

(ى) تكوين المثل العليا ذات الصفة الاجتماعية، كاحترام الأسرة والتقيد بمعايير السلوك الصالحة ، واحترام القانون وإتقان العمـــــل .

(ك) تذوق الجمال فى الطبيعة ، والأدب والفن .

(ل) احـــــترام العمـــل اليدوى .

(م) عادة وضع خطة للعمل، والمشاركة فى تنفيذها ونقدها .

(ن) عادة التعاون والنجدة ، وتقديم الصالح العام على الصالح الشخصى ، ومعرفة الواجبات والحقوق وأدائها .

ثالث عشر : منهج المدرسة الإلزامية

من حيث هو وسيلة لتحقيق أهداف هذا التعـــليم

١ ــ أن يكون المنهج مرناً، مصوغاً فى صورة عامة، بحيث يتمكن المدرس من تكييفه بالتقديم والتأخير ، أو التفصيل والإجمال ، تبعاً لقدرات تلاميذه ، وما بينهم من فروق فردية فى هذه القدرات ، وتبعاً لظروف مدرسته وبيئته .

٢ ــ أن يرتبط المنهج بالبيئة التى تخدمها المدرسة، بحيث يتعرف التلاميذ على هذه البيئة ، وتكتسب المواد الدراســية صفة حقيقية تساعد

التلاميذ على إتقانها ، وتكوين المهارات المتصلة باستخدامها فى الحيـــاة .

٣ – أن يحتوى المنهج – بالرغم من الاختلاف بحسب البيئة وبحسب القدرة وحاجات البنين والبنات – على القدر المشترك من الخبرات الذى يجب أن يتوافر لدى كل مواطن ، مهما تكن طبيعة البيئة التى يعيش فيها ، أو وظيفته فيها .

٤ – أن تتسع جوانب المنهج بالتدريج ، بحيث تشمل بيئة الوطن ، ثم الوطن العربى كله ، ثم العلاقات التى تربط هذا الوطن بالإنسانية جمعاء بالقدر الذى يسمح به فهم الأطفال فى هذه السن .

٥ – أن يقل عدد المواد الدراسية المقررة ، ويرتبط بعضها ببعض ، ووسيلة ذلك أن يتكون المنهج من مجموعات من المواد المتشابهة ، مثل فنون اللغة ، والمواد الاجتماعية ، والعلوم ومعها الصحة والحساب ، والمواد الفنية والعملية ، والتربية البدنية .

رابع عشر : مادة المنهج

١ – أن يحتوى منهج المدرسة الإلزامية فى جميع الأقطار العربية ، على قدر يكون مشتركاً بين أبناء جميع هذه الأقطار ، حتى تتقارب

وجهات النظر، وتتوحد المشاعر بين أبنائها، وتتقارب أحكامهم على الأمور، وهذا القدر المشترك يشتمل على :-

(ا) دراسة الدين كوسيلة للتربية الروحية .

(ب) دارسة اللغة العربية الفصحى كوسيلة للتفاهم .

(ح) دراسة تاريخ العرب، وجغرافية الدول العربية كوسيلة للتربية القومية العربيـــة، وتنمية الشعور بوحدة العالم العربى، وتكامل موارده .

٢ - أن تعنى المناهج بما يساعد على رفع مستوى الحياة فى البلاد العربية مثـــل :

(ا) أدوات البحث العملى، كالملاحظة وحب الدرس والبحث وتوفير ما يحقق ذلك من الأجهزة والألعاب، وملاحظة الظواهر الطبيعية وموارد الثروة .

(ب) دراسة المشكلات الاجتماعية السائدة فى المجتمعات العربية وطرق حلها، والتغلب عليها .

(ح) محاربة الخرافات، والعقائد الفاسدة، والشعوذة الدينية، كل ذلك بالقدر الذى يتفق وقدرات الأطفال فى سن المدرسة الإلزامية .

٣ – أن تعنى المناهج بدراسة الصلات الثقافية ، والاجتماعية والتاريخية والاقتصادية والسياسية ، التى تربط أمم العالم العربى بعضها ببعض على قدر ما تسمح به قدرات الأطفال .

٤ – أن تكون العناية بتعليم اللغة العربية موجهة نحو التعبير الشفوى والتحريرى ، وكذلك نحو فهم ما يقرأ .

٥ – أن يحتوى المنهج من المعلومات ما يساعد التلاميذ على فهم البيئة الطبيعية – مناخها وحاصلاتها ، وأثرها فى أعمال الناس واقتصادياتهم وصحتهم .

٦ – أن يحتوى المنهج من المعلومات ما يوضح الميراث الثقافى للعالم العربى ، ويساعد التلاميذ على تقدير أهمية الدول العربية فى الشئون العالمية ، وكذلك فضل العرب على المدنية الإنسانية عامة ، خصوصاً فى ميدان العلوم والفنون .

٧ – أن يحتوى المنهج على بعض النشاط الذى يساعد على نمو حاسة تذوق الجمال فى الطبيعة ، والأدب والفن فى التلاميذ ، وذلك مع إعطاء الطابع الفنى المحلى والإقليمى مكانته فى المنهج والعمل على تعزيزه .

٨ – أن يوفر المنهج للتلاميذ نواحى النشاط الحيوى ، كالألعاب والأناشيد والتمثيل والموسيقى والتعبير الفنى ، وأن تستخدم هذه النواحى وسيلة

لنمو الأطفال وإسعادهم، وإكسابهم الصفة الاجتماعيـــة .

٩ – أن يحتوى المنهج على برنامج صحى، يبدأ بتكوين العادات الصحية بشتى الوسائل المحسوسة فى البيئة المدرسية .

١٠ – أن يحتوى المنهج على بعض النشاط العملى ، كالتجارة وصناعة الخزف والزراعة ، ويحسن أن يؤدى هذا النشاط إلى سد بعض حاجات التلاميـــذ .

١١ – أن تسهم الجامعة العربية فى عملية تحديد مادة المناهج للتعليم الإلزامى فى البلاد العربية ، وعلى الأخص القدر المشترك بينها ، وذلك عن طريق :–

(ا) دراسة التراث الثقافى العربى، حتى تتضح عناصره التى يجب أن يتكون منها القدر المشترك .

(ب) عقد اجتماعات دورية لإخصائيين من مختلف الأقطار العربية لبحث منهج للقدر المشترك .

(حـ) تأليف لجان مشتركة لوضع الكتب الخاصة لهذا القدر المشـــــترك .

خامس عشر : وسائل تنفيذ المنهج

١ – أن تستخدم فى التدريس لتلاميذ المدارس الإلزامية طرق النشاط وتجنب الاعتماد على الحفظ والاستظهار ما أمكن ذلك .

٢ – أن يزود المعلمون بالتوجيهات المفصلة التى تبين لهم أوجه النشاط الممكن فى كل مادة من المواد ، وعلاقة كل نشاط بأهداف موضوع الدراسة بوجه خاص ، وأهداف المدرسة الإلزامية بوجه عام ، حتى لا تصعب طرق النشاط على كثير من المدرسين

٣ – أن يسير التعليم على أساس الملاحظة والخبرة ، والاحتكاك بالبيئة والناس ، وتكون وظيفة الكتاب المدرسى تفسير المشاهدات لا الحفظ والاستظهار .

٤ – أن يعتنى بفن إخراج الكتاب ، من حيث الورق وجودة الطبع والإيضاح ، من صور ورسوم .

٥ – أن يقوم بتأليف الكتب المدرسية مؤلفون لهم دراية تامة بالقواعد التربوية والسيكولوجية .

٦ – أن تحتوى كل مادة من المواد على القدر المشترك من المعلومات ، فى جميع الدول العربية ، خصوصاً كتب اللغة ، والتاريخ والجغرافيا .

٧ ـ أن يعنى بمكتبة الفصل ، وتتعدد فيها الكتب الخاصة بالموضوع الواحد ، بحيث يجد كل تلميذ ما يناسب قدرته من مادة القراءة والاطلاع ، خصوصاً فى السنوات الأخيرة من المدرسة الإلزامية .

٨ ـ أن تعمل الدول العربية على تأليف بعض الكتب الموحدة فى بعض المواد ، كالمطالعة وتاريخ العرب ، وجغرافية البلاد العربية ، وكذلك أطلس دقيق محقق للعالم العربى .

٩ ـ أن تعنى الدول العربية باعداد المعلمين للتعليم الإلزامى ، وتدريبهم وهم فى الخدمة ، بحيث يكونون قادرين على اتباع الأساليب الحديثة فى التعليم ، كطرق النشاط وطرق دراسة البيئة .

١٠ ـ أن تنشأ فى كل إقليم مدارس تجريبية ، بحيث تكون هذه المدارس مختبرات (معامل) لتجربة الاتجاهات الجديدة فى المنهج قبل تعميمهـــا .

١١ ـ أن يشجع المعلمون الأكفاء على التجريب فى مدارسهم ، بحيث يستطيع المعلمون الآخرون أن يستفيدوا من خبراتهم .

سادس عشر : المدرسة والبيئة

١ ــ أن يكون من أهم وظائف المدرسة الإلزامية رفع مستوى الحياة فى البيئة ، ونشر الوعى الصحى والثقافى ، والاجتماعى بين الأهالى .

٢ ــ أن تنتهز المدرسة لتحقيق ذلك فرصة مناسبة ، كاحتفالها بالأعياد الدينية والقومية ، وإقامة الحفلات والبرامج الصحية والثقافية ، فتفتح أبوابها لأولياء التلاميذ ، وبذلك تنتقل تعاليمها إلى البيئة المحيطة بها .

٣ ــ أن تكون المدرسة الإلزامية عند الحاجة مراكز للتربية الأساسية أو تعليم الكبار فى القرية ، وأن يساعد مدرسوها فى ذلك ، بحيث تقل الهوة بين أمية الكبار ، وتنور الصغار من خريجى المدارس .

٤ ــ أن يعتنى فى معاهد تخريج المعلمين ببث روح الخدمة العامة بين طلابها ، كوسيلة لحسن قيام المدرسة بوظيفتها فى البيئة ، وأن يكون ذلك ضمن برنامج تدريب المعلمين الذين فى الخدمة .

٥ ــ يحسن بالمدارس والإدارة المدرسية ، التعاون إلى أقصى حد ممكن مع أهل التلاميذ لمصلحة المدرسة .

سابع عشر : طريقة وضع المنهج

١ ــ أن يقوم بوضع المناهج مبدئياً لجان من الإخصائيين ذوى الخبرة فى علم النفس والمواد المختلفة ، معتمدين على خبراتهم ، وعلمهم بالتجارب التى عملت فى مناهج التعليم الإلزامى فى البلاد المختلفة .

٢ ــ أن يقترن كل منهج بدليل للمعلمين ، تضعه لجنة من الإخصائيين فى طرق التدريس والوسائل المعينة عليه ، تثبت فيه أغراض تدريس كل موضوع بالتفصيل ، من حيث الاتجاهات ، والمهارات والعادات ، والمعلومات التى يجب أن تتكون من دراسته ، وكذلك أوجه النشاط التى يستطيع أن يقوم بها التلاميذ ، والمراجع التى يمكن للمدرس والتلاميذ استخدامها فى دراسته .

٣ ــ أن تكون فى كل منطقة أو دائرة لجنة محلية ، تعمل على تكييف المنهج لحاجات البيئة والتلاميذ ، وتضيف على الدليل المتقدم أوجه النشاط الخاصة بالبيئة .

٤ ــ أن يكون الاتصال دائماً بين اللجان ، وبينها وبين المعلمين ، بحيث تتجمع الملاحظات التى يعدل على أساسها المنهج ، فى ضوء التطبيق العلمى ، وبرأى كافة المشتغلين بالتعليم فى هذه المرحلة .

٥ ــ ألا يقتصر تقويم المنهج على الامتحانات ، بل يعمل برنامج دقيق لتقويمه ، يظهر مدى نجاح المنهج فى تحقيق أهدافه ، من وجهة نظر المربين والآباء والتلاميذ ، ويعدل المنهج فى ضوء نتائج هذا التقويم .

٦ ــ أن يكون التجريب أساس كل تعديل يدخل فى المنهج .

٧ ــ أن تعنى معاهد إعداد المعلمين والبرامج التجديدية التى تعقد للمعلمين الذين فى الخدمة ، بتدريب المعلمين على طرق وضع المنهج وطرق تطبيقه ، بحيث يتمكن المعلمون فى البلاد العربية فى المستقبل القريب ، من أن يضعوا البرامج لفصولهم ومدارسهم ، أو على الأقل من توجيه اللجان الفنية التى تضعها .

ثامن عشر : مبادئ عامة عن إعداد المعلمين للتعليم الإلزامى

١ ــ من الثابت أن كل مشروع يهدف إلى تعميم التعليم الإلزامى المجانى يجب أن يعتمد أولا على توفير العـــدد اللازم من المعلمين أما المناهج والمبادىء المدرسية ، والتجهيزات العلمية ، فهى مع ما لها من أهمية ، قليلة الجدوى إذا لم يتوفر المعلم الصالح . وللحصول على العدد الكافى من المدرسين المؤهلين تأهيلا صحيحاً يجدر

بحكومات الدول العربية ، أن تعنى عناية خاصة بمعاهد إعداد المعلمين ، والعمل على تحسينها وزيادتها .

٢ ـ ولتحقيق ما تصبو إليه هذه الدول من توسيع وتحسين فى وسائل إعداد المعلمين ، يجب أن تكون لنا خطة شاملة مدروسة دراسة منظمة ، من حيث جمع الحقائق ، وتبويبها ، وبيان درجة الترابط بين العناصر التى يتكون منها هذا العمل التربوى الخطير ، بهذا وحده تستبين النتائج التى يمكن أن نحصل عليها من اتباع السياسة سواء أكانت قصيرة أم طويلة المدى . ويحسن أن تكون الخطة التى نسير عليها مرنة ، إلى درجة تسمح لنا بتعديل كل ما تدعو الظروف والنتائج غير المرتقبة إلى تعديله .

٣ ـ ولكى تصبح الخطة التى نرسمها لإعداد المعلمين محكمة ناجحة ، يجب أن تكون جزءاً من التخطيط الشامل بموضوع التعليم الإلزامى كله ، لأن فى هذا قصداً فى الجهد والنفقات ، وضماناً للتعاون بين مختلف الإدارات التعليمية ولاستمرار التقدم نحو تحقيق الأهداف المرسومة .

٤ ـ وثمة عامل ثان فى نجاح هذا التخطيط ، وهو أن يعتمد بصفة خاصة على الأبحاث التربوية المنظمة ، والقيم التعليمية المستنبطة من الحقائق

الإحصائية ، وهذا يتطلب إنشاء مكتب خاص بهذه الأبحاث فى كل وزارة للتربية ، وتجهيزه بفئة من الموظفين الأكفاء .

٥ – ومن المرغوب فيه، إذا ما أخذت سائر الدول العربية بهذه الفكرة أن يكون التعاون تاماً بين تلك المكاتب ، وأن تتفق فيما بينها على طريقة السير ببعض الدراسات ، وتحديد أهدافها ، وعلى تعريف المصطلحات ، وطريقة عرض البيانات التربوية، إلى غير ذلك من الفوائد التى يمكن أن يحققها مثل هذا التفاهم المتبادل .

٦ – وقد يكون من المفيد، أن ينشأ فى بادىء الأمر مركز إقليمى للدول العربية ، لتدريب الموظفين الذين يناط بهم أعمال البحث والتبويب واستخدام الآلات اللازمة لهـذا الغرض ، ويمكن الاستعانة بهيئة اليونسكو، أو جامعة الدول العربية ، أو أية مؤسسة ، لتقديم ما قد تمس الحاجة إليه من مساعدات فنية فى هذا الصدد .

٧ – تقوم وزارة التربية فى فترات دورية ، بعمل تقديراتها عن عدد المدرسين اللازمين لها، ومصادرهم، ويجب أن تمتد هذه التقديرات لفترات طويلة نوعاً، كخمس أو عشرسنوات حسبما تقتضيه الخطة التعليمية المرسومة .

٨ – يراعى عند عمل هذه التقديرات :–

(ا) ما سيكون عليه عدد المدرسين والفصول والتلاميذ ، وذلك على أساس نسبة من سيلحقون فعلا بتلك المدارس ، ممن سيبلغون سن التعليم الابتدائى .

(ب) ونسبة عدد المدرسين إلى مجموع التلاميذ .

لما كان الهدف الذى نقصد إليه ، هو ضمان تعليم كل طفل داخل المدرسة الإلزامية المجانية ، تعليما صحيحاً على أيدى مدرسين مؤهلين فنيا ، فيجب ألا تقل هذه النسبة عن مدرس واحد لكل خمسة وثلاثين طفلا .

(جـ) عدد من سوف تفقدهم مهنة التعليم بسبب التقاعد ، أو الوفاة أو التحول إلى مهن أخرى أو غير ذلك .

(د) عدد المدرسين غير المؤهلين الذين قد يستغنى عنهم ، نتيجة الاستعاضة عنهم بغيرهم من المؤهلين .

٩ – عند تقدير الموارد التى يستمد منها المدرسون المؤهلون ينبغى أن يؤخذ بعين الاعتبار ما يأتى :–

(ا) عدد من ينتظر تخرجهم من معاهد إعداد المعلمين .

(ب) عدد من سوف يلتحقون بمهنة التعليم فى مختلف المراحل وخاصة المرحلة التى ترسم خطتها .

(جـ) عدد المعلمين ذوى المؤهلات الذين تركوا المهنة ، ويمكن اجتذابهم أو إقناعهم بالعودة إليها .

(د) عدد المدرسين غير المؤهلين الذين سوف يستطيعون عن طريق الدراسة أثناء الخدمة اجتياز الامتحان ، والدخول فى عداد المؤهلين .

(هـ) عدد من يمكن انتدابهم من أقطار أخرى .

وينبغى أن يؤخذ بعين الاعتبار أن التوسع فى نواحى التعليم الأرقى ، يساعد فى الحصول على الطلاب اللازمين لمعاهد معلمى المرحلة الأولى، كما ينبغى أن يؤخذ فى الاعتبار أيضاً، أن التخطيط للحصول على معلمى المرحلة الأولى ، يجب أن يصاحبه تخطيط مماثل فى إعداد معلمى المراحل الأخرى، حتى لا يؤدى عدم وجود خطة لهذه المراحل إلى اضطراب الخطة الموضوعة للمرحلة الأولى . على أساس هذه المقارنة بين العرض والطلب لسنوات عدة نبنى تقديرنا لمدى التوسع المطلوب فى معاهد المعلمين ، وما يجب اتخاذه من وسائل لاجتذاب الطلبة والطالبات .

١٠ــ ومن المسلم به أنه لن يتسنى لأية دولة من الدول العربية، أن تخرج فى السنوات القليلة المقبلة العدد من المعلمين المؤهلين الذى يمكن

أن يساير التوسع فى التعليم الإلزامى المجانى ، ومن ثم أصبحت الحاجة إلى مدرس الضرورة أمراً لا مفر منه ، وأصبح الاهتمام بشأنه جديراً بكل اعتبار .

١١ـ يحسن أن نجعل سن التقاعد لمعلمى المرحلة الأولى عند الضرورة الخامسة والستين ما داموا يحسنون العمل .

١٢ ـ للحصول على العدد الكافى من المدرسين المؤهلين للقيام بالتعليم الإلزامى فى كل دولة عربية ، يجب أن ترسم خطة شاملة لحفز الشبان والشابات على الدخول فى هذه المهنة ، واتخاذ الوسائل لاختيار الصالحين ممن يتقدم منهم للالتحاق بمعاهد المعلمين .

١٣ـ ومن وسائل هذا الحفز إثارة رغبة الشباب فى الالتحاق بمهنة التدريس ، وذلك بجعل معاهد إعداد المعلمين مرغبة لهم أثناء الدراسة وبجعل ظروف المهنة مما تتيح لهم حياة كريمة .

١٤ـ ووسائل الحفز ينبغى ألا تترك لمجرد الصدفة ، إذ يجب توجيه أنظار من نتوسم فيهم الاستعداد للدخول فى مهنة التعليم ، إلى ما فيها من مزايا وواجبات ، ويكون ذلك باعداد كتيبات ، واستخدام وسائل الإعلان الكافية ، كالصحافة والإذاعة وغيرها .

كذلك يجب الاستعانة بمدرسى المدارس المتوسطة والثانوية على انتقاء من يتوسمون فيهم الصلاحية لمهنة التدريس من بين الطلاب ، وتشجيعهم على الدخول فيها .

ولا يقل عن ذلك أهمية توجيه أنظار الآباء إلى ما فى هذه المهنة من مستقبل مفيد لأبنائهم وبناتهم ، للاستعانة بنفوذهم فى هذه الناحيـــــة .

١٥ـ ويجب بذل جهود خاصة للحصول على العدد الكافى من أبناء الريف ، ومن غيرهم من الراغبين فى العمل فى الريف للالتحاق بمعاهد المعلمين ، لأنهم أصلح للتدريس فى مدارس الريف حيث الحاجة شديدة إلى التوسع فى التعليم الإلزامى المجانى والنهوض به .

١٦ـ كذلك يجب العمل على اجتذاب البنات إلى مهنة التعليم . وقد تكون هناك عقبات تحول دون اجتذاب العدد الكافى منهن لدخول الخدمة فى الوقت الحاضر ، وهذه العقبات يجب دراستها واتخاذ خطوات للتغلب عليها ، فقد يكون من الضرورى مثلا أن تبث الدعوة بين التلميذات وذويهن ، وأن تعمل ترتيبات خاصة لهن فى مدارس المعلمات ، وأن توفر وسائل الراحة الملائمة لهن عند الانتظام فى مهنة التدريس .

١٧ــوثمة مورد آخر للحصول على عدد كبير من الطلاب الذين يمكن أن يلتحقوا بمعاهد المعلمين ، وهم الحاصلون على دراسات أو مؤهلات مناسبة ، ولكنهم يزاولون أعمالا أخرى ، ويجدون فى أنفسهم ميلا إلى التدريس ، وهؤلاء يجب تيسير قبولهم بالالتحاق بهذه المهنة ، لأن مثل هذه الفئة إذا ما أحسن اختيارها قد تكون عنصراً من العناصر النافعة الفعالة فى عملية التدريس ، نظراً لنضجهم وخبرتهم فى نواحى الحياة العامة .

١٨ــولا شك فى أن مدارس المعلمين والمعلمات تصبح أكثر اجتذاباً للطلبة ، إذا ما أحسن اختيار موقعها وعنى بمبانيها ، وتجهيزاتها ، ومكتباتها ومعاملها ، ومدرستها التجريبية ، إلى غير ذلك من التسهيلات العلمية الأخرى . وكذلك إذا ما عنى بانتقاء هيئة التدريس فيها من أصحاب المؤهلات العالية الذين يمكن أن ينهضوا بمناهج التعليم فيها .

١٩ــومن العوامل الأخرى التى تحفز الطلاب والطالبات على دخول معاهد المعلمين ، ترتيب امتيازات لهم بتقديم الغذاء والمسكن ، وإعداد منهج اجتماعى شائق ، وتقرير مكافآت لمواجهة نفقات الانتقال ومطالب أخرى للحياة ، أما التعهدات التى تأخذها وزارات التربية على من يريدون اللحاق بمعاهد المعلمين ، بضرورة العمل

فترة معينة ، فيحسن أن تكون – وبخاصة فى حالة النساء ممن يرغبن فى الزواج – من المرونة بحيث يسمح لهن بترك التدريس إذا مااقتضت ظروفهن ذلك ، وإلا أصبحت هذه التعهدات عقبة فى سبيل اجتذاب الأعداد المطلوبة .

٢٠ – وأشد الحوافز أثراً ، هى التى يمكن أن تقدم للمدرس بعد دخوله فى المهنة ، والواقع أن خير المدرسين ، هم أولئك الذين يجدون أن أعمالهم مثمرة فى محيط الأطفال ، وأنهم يؤدون خدمة نافعة لبلادهم ، ولكن ليس من المعقول أن تكون التضحية من جانب واحد ، ولهذا سوف لا يقدم على هذه المهنة من الشباب ذوو الكفايات المطلوبة ، إلا إذا كان ما يتوقعونه فيها من فوائد مادية ومزايا اجتماعية ، يفوق تلك التى يمكن أن يحصلوا عليها من مهن أخرى ، كأن يبدأوا بمرتب أعلى نوعاً عن زملائهم الحاصلين على مؤهلات مماثلة ، وأن تقرر لهم مكافآت خاصة ومزايا معينة عند تقاعدهم ، وكأن تعد لهم المساكن الملائمة بأجور معتدلة فى الجهات التى قد يتعذر فيها عليهم الحصول عليها ، وأن تقدم لهم تخفيضات فى أجور الانتقال ، وإعفاء أبنائهم اعفاء كاملا من جميع المصروفات والرسوم الأساسية والإضافية ، إلى نهاية مراحل التعليم ،

وفى حالة المدرسات يراعى تعيينهن فى الجهات التى بها أزواجهن ، ويمنحن أجازات كافية فى فترات الوضع بمرتب كامل ، إلى غير ذلك من المزايا .

٢١ـ وعملية اختيار الطلبة المتقدمين للدخول فى معاهد المعلمين تتطلب وسائل دقيقة منظمة ، لأن مجرد الرغبة فى اللحاق بمهنة التعليم ليس معناه أن صاحبها سوف يكون معلماً صالحاً . ودخول غير الصالحين فى هذه المهنة ضار بالنشء وبالدولة ، وبالراغبين أنفسهم فمن الضرورى الوقوف على القدرات العقلية والتحصيل الدراسى بالرجوع إلى سجلاتهم فى المدارس التى كانوا فيها ، ولابد من تقديم ما يثبت حسن استعدادهم وأهليتهم ، والتثبت من مهاراتهم العملية والفنية ، والقدرة على التجاوب مع المجتمع ، ولا تقل الصفات الشخصية والاجتماعية والصحية لطالب اللحاق بمعهد المعلمين أهمية عما تقدم ، كذلك يجب أن يقوم لدينا الدليل على اهتمامه بالأطفال ، وحب العمل فى محيطهم . وبالإضافة إلى هذه الاختبارات والشهادات ، فانه من المفيد أن يعمل لهم اختبار شخصى عند الدخول يقوم به أشخاص لهم دراية بشئون التعليم ولهم قدرة على تقييم الأشخاص .

٢٢ــولا بد من استمرار العمل على تحسين وسائل الاختبار طوال مدة الإعداد ، فتقارن نتائج التقرير الأول الذى عمل عن الطالب عند الدخول ،مع ما يظهر من كفايات واستعدادات بعد إلحاقه بالمعهد.

٢٣ــومن المرغوب فيه أن يكون هناك نظام للاستغناء عمن يثبت عدم صلاحيته لمهنة التعليم من طلاب المعاهد ،وهذا لايتم إلا بالاستمرار فى عملية التقييم طول مدة الدراسة ، ومن يثبت عدم صلاحيته لهذه المهنة ينبغى أن يعمل على توجيهه وجهة أخرى تتلائم مع استعداده .

تاسع عشر : إدارة معاهد إعداد المعلمين وتمويلها

يجدر بكل دولة عربية أن تضع من التشريعات والقرارات ما هو ضرورى لوضع نظام سليم لإعداد المعلمين ، وللتوسع فى هذا النظام مستقبلا .

وينبغى أن تكون هذه التشريعات من المرونة ، بحيث تضمن لمعاهد المعلمين قسطاً كافياً من الحرية والاستقلال الذاتى ، فى شئونها الفنية المالية والإدارية .

١ ــ ينبغى أن يكون التوسع فى معاهد إعداد المعلمين من حيث نوعها وسعتها وموقعها ، على أساس خطة مرسومة ، ويجب أن يكون

للاعتبارات التربوية المقام الأول على الدوام فى رسم الخطة ، وأن يكون الهدف النهائى هو العمل على تحسين إعداد المعلمين ، الأمر الذى يؤدى فى النهاية إلى تقدم التعليم فى المدارس نفسها .

٢ – إن الحالة القائمة فى البلاد العربية ، تتطلب وجود مدارس خاصة للريف وأخرى للمدن ، ولكن ينبغى أن تكون نظم كل منها من المرونة بحيث يمكن للطالب أن ينقل من أحد النوعين إلى الآخر . وتحقيقاً لذلك يجب أن ينشأ نسبة معينة من مدارس إعداد المعلمين فى أى بلد من البلدان فى الجهات الريفية ، لما فى هذا (أولا) من التيسير على الطلبة من أبناء هذه الجهات بأن تكون المدارس قريبة منهم ، و (ثانياً) تمكينهم من الاتصال المباشر بالبيئة الريفية وأحوالها .

٣ – ينبغى أن لا يقل الحد الأدنى للتعليم العام ، اللازم لدخول معاهد إعداد معلمى المرحلة الأولى عن الدراسة المتوسطة (التكميلية أو الإعدادية) وعلى كل حال ينبغى ألا تقل مدة الدراسة فى هذه المعاهد عن ثلاث سنوات أما حيث لاتتوافر وسائل التعليم الأخرى بعد المرحلة الابتدائية (كما هو الحال فى المناطق الريفية وفى المدن نفسها فى بعض الدول) فمن الضرورى إنشاء معاهد يقبل فيها الطلبة الذين أتموا مرحلة التعليم الابتدائى ، على أن تمد فترة الدراسة فى

معاهد إعداد المعلمين بما يتناسب مع ذلك . ومن المرغوب فيه بصفة عامة، أن يوضع من الترتيبات ما يتيح قبول خريجى المدارس الثانوية أو غيرهم من الطلبة المتقدمين دراسياً ، فى معاهد إعداد المعلمين لمدارس المرحلة الأولى ، إذ أنه من الخسارة ألا يستفاد من خدمات الذين فاتتهم فرصة الالتحاق بمعاهد إعداد المعلمين وواصلوا دراساتهم فى ناحية أخرى .

٤ – يجب أن تكون مناهج الدراسة فى معاهد إعداد المعلمين للمرحلة الأولى عامة ومتكاملة، بحيث تخرج مدرس الفصل، وإلى جانب ذلك ينبغى اتخاذ الوسائل التكميلية الكفيلة بتخريج مدرسين لأنواع خاصة من التدريس، كالتدريس للشواذ، وكتدريس المواد الخاصة كالفنون والصناعات ، والتربية البدنية وتعليم الراشدين ، كذلك ينبغى ترتيب دراسات لمن يرشحون للنظارة (الإدارة) أو الإشراف والوسائل والتسهيلات المشار إليها سابقاً يمكن أن تكون إما قبل الخدمة أو بعدها حسب الأحوال .

٥ – يستحسن أن يكون عدد الأساتذة والطلبة فى معاهد إعداد المعلمين والنسبة بينها مما يسمح بمقدار كاف من الصلات بين الطلبة والأساتذة وتنوع الكفايات الخاصة، ويحسن كذلك أن لا يكون عدد الطلبة من القلة بحيث تصبح النفقات باهظة نسبياً .

٦ – يوصى باقامة معهد نموذجى لإعداد المعلمين ، مزود بمدرسين ومعدات أكثر وفاء بالغاية مما يوجد فى المعاهد العادية الأخرى بحيث يستطيع هذا المعهد أن يتوسع فى التجارب والأبحاث ، وأن يمد يد المعونة إلى المعاهد الأخرى .

٧ – نظراً للظروف الاقتصادية القائمة الآن فى كثير من البلاد العربية قد يصعب أن تقوم كل دولة باعداد مناهج ومراكز خاصة لإعداد الموظفين المتخصصين تخصصاً عالياً فى ميدان التعليم الإلزامى المجانى وأن تقوم من جانبها بجميع أنواع الابحاث اللازمة لذلك ، ولهذا فان المؤتمر يوصى أن تبذل الجامعة العربية جهوداً لإنشاء معهد عال للتربية ، ذى دراسات تخصيصية ، فى إحدى المدن المتوسطة جغرافياً بين الدول العربية . ولما كانت هذه الدول سوف تجنى ثمار هذا المعهد ، فعليها أن تتعاون فى الإنفاق عليه .

والمرجو أن تقدم هيئة اليونسكو ، أو غيرها من الهيئات الدولية أو الاثنتان معاً ، ما قد يتطلبه إنشاء هذا المعهد وتشغيله فى المرحلة الأولى من مساعدات .

٨ – ينبغى أن تقوم جميع معاهد المعلمين فى كل دولة من الدول العربية بنشاطها ، فى نطاق ماترسمه السياسة التعليمية القومية ، وأن تخضع

لإشراف ورقابة السلطة التعليمية المركزية ، وهذا لايمنع من إعطاء المعاهد ممثلة فى عميدها وهيئات التدريس فيها أكبر قسط من الاستقلال الذاتى ، فى كل مايتصل برسم الخطط ، وتنفيذ المناهج ، وأن ينص على ذلك صراحة فى التشريعات التى تنشأ بموجبها هذه المعاهد لأن هذا الاستقلال لا غنى عنه فى استنهاض همم القائمين على إعداد المعلمين .

٩ – لكى يتم تنسيق الجهود ، وتبادل الخبرات النافعة بين مختلف المعاهد يحسن أن تتخذ جميع الوسائل لتنظيم المؤتمرات الدولية ، والزيارات المتبادلة بين المعاهد ، وحيثما توجد معاهد عليا للتربية ، فانه من المفيد أن تشترك فى هذه المؤتمرات دون سيطرة عليها .

١٠ – ينبغى أن يحتوى كل معهد من معاهد إعداد المعلمين على حد أدنى للتجهيزات العلمية الضرورية ، بما فى ذلك المكتبات والمعامل (المختبرات) .

١١ – ويحسن إلى جانب هذا كلما أمكن ذلك ، أن يهيأ قسم داخلى لإقامة الطلاب ، حيث يدربون على الحياة الاجتماعية الصالحة التى لاغنى عنها لتكوين المدرس ، وحيث لايتيسر إيجاد قسم داخلى ينظر فى تهيئة أماكن فى بعض الأبنية المدرسية التى بها قسم داخلى ، أو فى مخيمات خاصة ليقيم بها طلبة معاهد إعداد المعلمين بعض الوقت

خاصة خلال فترة الأجازة الصيفية ، لتدريبهم على الحيـاة الاجتماعية وقيادة الشباب .

١٢ـ يحسن أن يلحق بكل معهد من معاهد المعلمين مدرسة تجريبية نموذجية ، لما يجب أن تكون عليه مدارس التعليم الإلزامى ، تطبق فيها هيئة التدريس أساليب التربية الصحيحة ، وتكون مجالا للمشاهدة والتدريب من جانب الطلاب ، ولكن ينبغى ألا يقتصر تدريب الطلاب ومشاهدتهم على المدرسة النموذجية ، وإنما يجب أن يتدربوا فى مدارس وظروف مماثلة للتى سيعلمون فيها عند تخرجهم .

١٣ـ توصى السلطات التعليمية ، أن تعنى العناية كلها باختيار من يعهد إليهم بادارة هذه المعاهد والتدريس فيها ، إذ على كفايتهم الشخصية وصفاتهم الخلقية ومدى إخلاصهم لواجبهم ، يتوقف نجاح هذه المعاهد ، ويجب أن يكون لديهم الخبرة الكافية بالتعليم المجانى الإلزامى وأن يكونوا قد تلقوا دراسات عالية تؤهلهم للمساهمة فى أعمال الأقسام المختلفة لمعاهدهم .

١٤ـ ينبغى أن يرتب لهيئة التدريس فى معاهد إعداد معلمى المرحلة الأولى من الامتيازات ، ويخصص لهم من الدرجات والمرتبات مايضمن لهذه المعاهد الحصول على مدرسين من ذوى مؤهلات

وكفايات عالية وينبغى فى جميع الأحوال أن تكون هيئات التدريس بهذه المعاهد أكفأ من مثيلاتها فى المدارس الثانوية العادية، وخاصة فيما يتعلق بالصفات الشخصية والخبرة المهنية .

عشرون : مناهج معاهد إعداد المعلمين

١ ـ ينبغى أن يشتمل منهج معاهد المعلمين على الدراسات العامة ، والدراسات المهنية، والدراسات العامة أساس لزيادة نمو الطالب كفرد ومواطن أما الدراسات المهنية، فالغرض منها إعداد الطالب ليؤدى واجباته كمدرس كفء وعلى أى حال فان الدراسات العامة تساهم فى إعداده كمدرس ، كما تساهم دراساته المهنية فى نموه الشخصى والاجتماعى . ويجب أن يعد منهاج هذه الدراسة بحيث يكون متوازناً ومتكاملا .

٢ ـ تختلف نسبة الدراسات العامة إلى الدراسات المهنية ، وفقاً لكمية وطبيعة الدراسة التى مر بها الطلبة قبل التحاقهم بمعاهد إعداد المعلمين، ووفقاً لطول مدة الدراسة بالمعاهد، وينبغى أن تسير الدراسة المهنية والدراسة العامة جنباً إلى جنب ، مع إطراد زيادة نصيب الأولى ، وتناقص نصيب الثانية كلما تقدم الطالب فى دراسته .

٣ – يجب أن يكون منهاج الدراسة على العموم وظيفياً فى طبيعته ، بأن يكون متصلا اتصالا وثيقاً بحاجات الطلاب الحقيقية ، كأفراد ، وكمواطنين وكمدرسين بعد ذلك . ويجب أيضاً أن يكون متصلا اتصالا وظيفياً فى مجموعه وفى تفصيلاته ، بالأهداف المتفق عليها للتعليم الابتدائى وأن توضح هذه الأهداف فى أذهان الطلاب أثناء الدراسة توضيحاً كافياً . كما ينبغى أن تتضح فى أذهانهم العلاقة بين الدراسات التى يتلقونها ، وبين تحقيق الأهداف المشار إليها .

٤ – ولما كان من المرغوب فيه ، أن يكون المدرسون ممثلين للثقافة التى تحيط بهم ويجب أن يستهدف تعليمهم العام تمكينهم من تفهم قوميتهم العربية ، وتراثهم الدينى ، والإيمان بهما وأداء واجباتها ، وينبغى ألا ننسى من جهة أخرى أن الشعوب يرتبط بعضها ببعض فى الوقت الحاضر ارتباطاً وثيقاً ، يوحد بين مصائرها ، فمن الواجب أن نعد المدرسين ، بحيث يكونون أداة لنشر التفاهم العالمى ، وبحيث يحملون التقدير والاحترام الواجبين لمختلف الثقافات والديانات .

٥ – بالإضافة إلى دراسة الآداب ، والدين والعلوم الطبيعية ، والعلوم الاجتماعية ، يجب أن يتضمن التعليم العام للمدرسين دروساً فى الفنون الجميلة ، والفنون العملية ، فمن ناحية يجب أن يتضمن البرنامج مواد

كالموسيقى والتصميم والرسم والنحت، ومن ناحية أخرى يتضمن الصناعات البسيطة والزراعة والتدبير المنزلى ، كما يجب أن يتضمن دراسات فى التربية البدنية وعلم الصحة .

٦ – من جهة الإعداد المهنى ، يجب أن نعين المدرس على تكوين فكرة واحدة عن قيمة التربية، وأغراضها، ومميزات نظم التعليم فى بلاده وفهم وظيفى لنمو الطفل وتطوره ، وللمشكلات الاجتماعية ، ومن الأمور الضرورية أن يدرس الطالب طرق التدريس، بما فى ذلك استخدام الوسائل السمعية والبصرية، وفى الظروف المحيطة بالدول العربية يعتبر التدريب على التعليم الأساسى ، ودراسة البيئة والقيادة الاجتماعية ، وتعليم الراشدين أمراً ضرورياً .

٧ – لن يكون من السهل فى زمن قصير ،أن نعد مدرسى المستقبل بشكل مرض فى كل هذه الاتجاهات ، وعلى ذلك فالتجريب فى مناهج المعلمين المقرون بالتقييم المنظم للنتائج، يجب تشجيعه بكل الوسائل ومعنى ذلك أن مسئولية تطور مناهج إعداد المعلمين يجب أن توكل إلى هيئات التدريس منها ، مع عقد المؤتمرات الدورية المشتركة وتبادل الزيارات، وستكون مساهمة مدرسى المدارس الابتدائية ورؤسائها ومفتشيها فى هذه المؤتمرات والزيارات ذات قيمة فى تطور المناهج ، وتوجيهها الوجهة التربوية السليمة .

٨ – ويجب أن تتضمن الدراسة فى معاهد المعلمين قدراً كبيراً من الخبرة المباشرة، فتشمل مناهج الدراسة ملاحظة فعلية للأطفال، وأن تكون الخبرات والمشاهدات طبيعية واقعية، سواء كانت فى مدارس أو فى مؤسسات أو فى المجتمع، وأن تتمشى هذه الدراسة العملية جنباً إلى جنب مع الدراسة النظرية، عن طريق الكتب والمحاضرات لكى تتضح للطلاب الحقائق العلمية المتصلة بالأمور السابقة.

والمدرسة النموذجية المقترح إلحاقها بكل معهد من معاهد المعلمين، ستكون مجالا يمكن الطلاب من ملاحظة الأطفال فى سن مبكرة، وبشكل، دائم وفيها يبدأ الطالب الملاحظة ثم يساهم فى العمل بنفسه.

٩ – ويجب أن تتضمن الدراسة ما بين ستة أسابيع واثنى عشر أسبوعاً يقضيها الطالب فى التمرين العملى طول الوقت، تحت إشراف وتوجيه سليمين، ومن الأفضل أن يؤدى الجزء الأكبر من هذا التمرين فى مدارس عادية، فبهذه الطريقة تقدم للطلاب خبرة مباشرة بالمدارس والظروف التى سيجدون أنفسهم فيها بعد تخرجهم.

١٠ – من المتوقع أن يواجه المدرسون المبتدئون صعاباً فى تطبيق طرق التدريس الحديثة التى دربوا عليها، لذلك يجب إشعارهم بهذا أثناء

تدريبهم ، كما يجب معاونتهم لإعداد أنفسهم لمواجهة هذه الصعاب وعلى المعاهد أن تكون على اتصال بخريجيها الجدد، لكى تعاونهم على تذليل ما عسى أن يلاقوه من صعاب فى هذه الناحية ، كما أن عليها أن تطلب المعونة من نظار المدارس، والمشرفين عليها والمفتشين فيما تقدمه من مساعدة لهؤلاء الشبان، لكى يهيئوا أنفسهم لتحمل تبعاتهم الجديدة ، دون أن يفقدوا فى ذلك شجاعتهم ، فيلجأوا إلى طرق التدريس التقليدية .

١١ـ يجب على كل معهد من معاهد المعلمين ، أن يعتبر حياة الطلبة الاجتماعية عنصراً أساسياً فى إعدادهم للحياة ولمهنة التعليم ، ويجب أن يكون المعهد نفسه مجتمعاً يقوم الطلاب ببحث مشكلاته وتدبير أموره، وأن تتبع فى هذا البحث والتدبير الأسس الديمقراطية وأساليب الحكم الذاتى، كما يجب أن تعالج هذه المشكلات على النحو الذى يمكنهم من مزج اللعب بالعمل الجدى ، والنشاط الجماعى بالجهد الفردى، والجهود العقلية بالجهود ذات الطابع الجمالى والعملى ، كما يجب أن يعمل مديرو المعاهد وهيئات التدريس على تحقيق هذه الغايات والاتجاهات ، وبالطبع يجب أن يكون فى اللوائح والأنظمة ما يسمح لهم بذلك .

١٢ــ يجب أن تعمل المعاهد على احترام فردية الطلاب، ومعاملتهم المعاملة التى تكفل تنمية شخصياتهم واكتمال نضجهم. ويجب أن يساهموا فى القرارات التى تتصل بمشكلات مجتمعهم داخل المعهد، بما فى ذلك المشكلات المتصلة بالمنهج، لأن الطلاب إذا لم يعطوا مسئولية أثناء دراستهم، فلن يتعلموا كيف يتحملون المسئوليات فيما بعد. وإذا لم يوثق بهم فانهم لن يثقوا فيما بعد بتلاميذهم، وإذا لم يدربوا على الحياة فى جماعات، فلن يكون فى مقدورهم ممارسة الأساليب الديموقراطية فى المجتمعات التى سيخوضون غمارها.

حاد وعشرون: الحالة الاجتماعية والاقتصادية للمعلمين

١ ــ ينبغى أن يكون هناك حد أدنى من المؤهلات الثقافية والمهنية التى يجب توفرها فى معلمى المرحلة الأولى، وهذا الحد الأدنى يجب أن يكون بوجه عام معادلا للمقررات والدراسات التى يتلقاها الطلاب فى معاهد معلمى المرحلة الأولى.

٢ ــ من المهم أن يتوفر لمعلمى المرحلة الأولى الضمانات الكافية، من حيث عقود الاستخدام، وشروط العمل، وعدالة الترقى والجزاءات، وكذلك المكافآت أو المعاشات عند ترك الخدمة التى تمكنهم من العيش

الكريم ، وأن تسن لذلك التشريعات واللوائح ، وأن تتخذ الوسائل الكفيلة ببلوغ الغايات المشار إليها . ويجب أن يكون للمعلمين وجماعاتهم ونقاباتهم رأى مسموع فى كل هذه الأمور . وعلى كل ينبغى ألا تقل الضمانات التى تعطى للمعلمين فى هذه النواحى بحال من الأحوال عن نظرائهم فى المهن والأعمال الأخرى .

٣ – يحسن لفائدة التعليم أن يعين مدرسو المرحلة الأولى بقدر الإمكان فى بلادهم وقراهم ، حتى يكونوا أقدر على خدمة الأطفال والجماعة وأكثر غيرة على عملهم ، علاوة على أن ذلك مما يسهل لهم وسائل العيش . وينبغى أن يوفر للمغتربين منهم الذين يعينون فى المناطق النائية ، المساكن المناسبة بأجور معقولة .

٤ – ينبغى أن تكون مرتبات معلمى المرحلة الأولى وترقياتهم ، مماثلة على الأقل لنظرائهم فى المهن الأخرى ، الحائزين لمؤهلات مكافئة ، وأن تكون علاواتهم بحيث تمكنهم من مقابلة أعباء الحياة المتزايدة .

٥ – نظراً لأن مهنة التعليم فى المرحلة الأولى من المهن الشاقة التى تتطلب جهداً ويقظة مستمرين من جانب المدرس ، ونظراً لأن طبيعة العمل فى المدارس الحديثة تلقى على عاتق المعلمين أعباء كثيرة غير ما يتصل بالعمل داخل الفصل ، فانه ينبغى أن يخفض نصاب

المدرس من الدروس إلى المعقول الذى يمكنه من إجادة التدريس ومن أداء واجباته الأخرى ، وألا تقل الأجازة السنوية لمعلمين المرحلة الأولى عن شهرين . كما يجب أن تكون أجازاتهم المرضية على الأقل مساوية لغيرهم من موظفى الحكومة فى المهن الأخرى ، وأن تدبر السلطات التعليمية عدداً من المدرسين الاحتياطيين للعمل بدلا من الذين تمنعهم ظروف المرض مؤقتاً من العمـــل .

٦ ــ مما يشجع معلمى المرحلة الأولى ومما يعود على هذا التعليم بخير الفوائد أن تعمل الترتيبات اللازمة لأن يترقى الممتازون من معلمى هذه المرحلة إلى الوظائف الأرقى فى محيط هذا التعليم ، كالتفتيش والنظارة وغيرها من هذه الوظائف . على أن تتوفر المعايير والوسائل الكافية لاكتشاف هؤلاء الممتازين ، ومساعدتهم على النهوض بأنفسهم نهوضاً يمكنهم من تولى هذه الوظائف بكفاية .

٧ ــ ينبغى أن يشجع الممتازون من معلمى المرحلة الأولى على تلقى الدراسات الأرقى ، والحصول على الشهادات الأعلى ، وأن تشجعهم السلطات التعليمية على ذلك ، بالمنح والأجازات الدراسية متى ثبت امتيازهم .

٨ ــ مما يساعد على رفع المستوى الاجتماعى للمدرسين ، وعلى إعلاء مكانتهم فى البيئة ، أن يشجعوا على القيام بنشاط ، وأن يكونوا رواداً

اجتماعيين فيها ، وأن يوثقوا الصلة بينهم وبين الآباء والأهالى ، وأن يقوموا بدور إيجابى فى خدمة البيئة .

٩ – يتوقف رفع مستوى المعلمين اجتماعياً إلى حد كبير ، على ما تقوم به جماعاتهم وهيئاتهم من نشاط فى الحياة العامة ، وعلى ما تبديه من غيرة واهتمام بحل المشكلات التعليمية ، وينبغى أن تشجع جماعات المعلمين من جانب السلطات التعليمية مالياً وأدبياً على القيام بهذا النشاط . وأن تساعدها أيضاً على إرساء الدساتير والقواعد الأخلاقية والتقاليد الصالحة للمهنة بالتدريج .

١٠ – إن من أهم ما يرفع مستوى المعلمين الأدبى والاجتماعى ، هو منح المدارس والمعلمين قسطاً كافياً من الحرية فى معالجة شئونهم ومشكلاتهم الخاصة ، بالعمل داخل المدرسة وخارج أسوارها .

١١ – إن وجود الوسائل الكفيلة بحسن تقدير المعلمين ، من أهم العوامل لرفع مستواهم ، وحفزهم على إجادة العمل ، لذلك ينبغى أن تعمل السلطات التعليميـــة على استنباط أحسن وسائل التقويم التى تمكنها من تقويم أعمال المعلمين فى جميع النواحى ، وألا يقتصر التقويم على أوجه قليلة من أوجه النشاط ، كما أن وجود مثل هذه الوسائل الشاملة تمكن السلطات التعليمية من وضع الرجل المناسب فى المكان

المناسب ، ولا شك أن معاهد وإدارات البحوث التربوية المقترح إيجادها ، ستكون خير معين على استنباط هذه الوسائل .

١٢ـ عملا على رفع روح المعلمين المعنوية ، بتقدير الخدمة الجليلة التى يؤدونها للمجتمع ، وتعويداً للمجتمع نفسه أطفالا وراشدين على تقدير العاملين المنتجين ، يقترح تشجيع إقامة يوم قومى يدعى « يوم المعلمين » يعبر المجتمع فيه بمختلف الوسائل عن تقديره المعنوى للمعلمين .

ثان وعشرون : رفع مستوى المعلمين أثناء الخدمة

١ ـ نظراً لأن التربية وأساليبها ونظرياتها فى تطور مستمر ، فانه ينبغى أن يؤخذ فى الاعتبار أن عملية إعداد المدرس إنما هى عملية مستمرة ، تشمل إعداده قبل الخدمة فى معهد من معاهد إعداد المعلمين ، وتستمر بعد تخرجه بما تهيئه له السلطات التعليمية وطبيعة عمله من وسائل وأساليب النمو والاستزادة ، لذلك ينبغى أن تعنى السلطات التعليمية بوسائل وبرامج رفع مستوى المعلمين العاملين .

٢ ـ عند وضع برامج ووسائل النهوض بالمعلمين العاملين ، ينبغى أن يراعى أن طرق وأساليب رفع مستوى المعلمين العاملين تختلف

عنها فى معاهد إعداد المعلمين . وترتكز هذه الأساليب على أن مشكلات المعلمين أثناء الخدمة تستمد من خبراتهم المباشرة ، وهى تتعلق بالنظام والمناهج والامتحانات ، والإدارة ومشكلات الأطفال وطرق التدريس وصلة المدرسة بالبيئة ، كما أن هؤلاء المعلمين أكثر خبرة ونضوجاً ، فلا تروقهم الأساليب التى تتبع مع الطلاب وإنما يتوقون إلى القيام بدور إيجابى فى التنظيم ، وتحديد المشكلات والمنافسة ، وإيجاد الحلول ، وغير ذلك مما يتفق مع مستوى نضوجهم كما يميلون إلى تناول الموضوعات العملية التى تكون ذات فائدة مباشرة فى حل مشكلاتهم ، وأنه لذلك يجب إشعارهم بقسط كبير من الاحترام وحسن المعاملة ، وأن يساهموا مساهمة فعالة فى تحديد المقررات والمشكلات التى يدرسونها ، وأن يساهموا فى إدارة حلقات البحث ، وأن يشجعوا على إبداء آرائهم وعرض مشكلاتهم ، وأن يكون كل ما يقدمه لهم الخبراء والمشرفون على سبيل التوجيه والمقـــــارنة .

٣ – ان برامج ووسائل النهوض بالمعلمين أثناء الخدمة متعددة ، وليست محددة ، وتتم بطرق كثيرة ، منها المقررات الدراسية والنشرات ، وعرض النماذج والتوضيحات ، وحلقات البحث والمناقشة والرحلات ، وتبادل الخبرات والزيارات والتوجيه المثمر ، وتوفير

أسباب الاطلاع المستمر ، بانشاء المكتبات ووحدات العرض المتنقلة وغـــــيرها .

نظراً لتشعب هذه الوسائل وتعددها ، ينبغى أن تتعاون فى ذلك السلطات التعليمية ، ومعاهد إعداد المعلمين ، والمعاهد العليا ، والجامعات حسب ما تقتضيه الظروف ونوع المساهمة .

٤ – ينبغى إيجاد هيئة فنية فى كل وزارة للتربية ، تقوم بالعمل على اتخاذ الوسائل اللازمة للنهوض بالمعلمين ، وأن تتعاون فى هذا الصدد مع الهيئات المحليـــــة .

٥ – لكى تؤتى الجهود المبذولة فى رفع مستوى المعلمين ثمارها المطلوبة يجب أن تضطلع الهيئات المحلية بالدور الأكبر فيها ، لأن ذلك يكسب هذه الدراسات الصبغة المحلية ، ويتيح للمعلمين فرصة الإعداد لها وتحديد موضوعاتها ، والمشكلات التى يرون أنها تغنيهم أكثر من غيرها ، أما الهيئة المركزية فمهمتها الإشراف على توجيه السياسة العامة وإعداد الدراسات والمؤتمرات التى تكون ذات صبغة قوميـــة أو تكون على سبيل التجربة أو المثال كما أنها تقوم بتوجيه الهيئات المحلية وإمدادها بالإرشادات والخبراء والمهمات اللازمة ، كالأشرطة السينمائيـــة والنماذج والكتب .

٦ – ينبغى أن تسهم الجامعات ومعاهد التربية العليا ومعاهد إعداد المعلمين فى برامج النهوض بالمعلمين ، ويكون ذلك بوسائل متعددة أهمهـــــا :

(ا) الزيارات التى يقوم بها أساتذة هذه المعاهد للمدارس .

(ب) الدراسات المسائية أو الصيفية للمعلمين .

(جـ) إعداد القادة اللازمين للنهوض بالبرامج وتقويمها ، حيث أن موضوع رفع مستوى المعلمين العاملين أصبح من الموضوعات التى لهـــا أصولها وأساليبها الخاصة .

(د) معاونة السلطات التعليمية على عمل البرامج وتقويمها ، وعلى العموم ينبغى أن يكون لكل معهد من معاهد إعداد المعلمين برنامج للخدمة العامة ، وأن يمتد نشاطه خارج أسواره بحيث يتناول المعلمين فى المنطقة المحيطة به .

٧ – بما أنه من خير وسائل النهوض بالمعلمين هو إتاحة الفرصة لهم للاطلاع على النماذج والأساليب الطيبة ، ينبغى أن تنشأ مراكز نموذجية فى الجهات المختلفة تضم مدرسة ابتدائية ، تكون مجالا لاستنباط أحسن وسائل التربية ، وطرق التدريس ، ووسائل الإيضاح وأن تزود هذه المراكز بوحدات متنقلة لعرض الوسائل السمعية والبصرية ،

والكتب وأساليب التدريس ، وغير ذلك ، وتتخذ هذه المراكز أماكن للتدريب وعقد الاجتماعات وحلقات البحث والزيارات .

٨ – من أهم العوامل التى تحفز المعلمين إلى النمو ، أعطاؤهم قسطاً مناسباً من الحرية ، وإشراكهم فى وضع المناهج وتخفيفها ، وإدارة المدرسة ومعالجة مشكلاتهم بالكيفية التى يرونها ، وتشجيعهم على استعمال الأساليب الديموقراطية ، وتدل البحوث التى قام بها المشتغلون ببحث نشاط الجماعات (كالموظفين والمعلمين والعمال وغيرهم) على أن مجرد زيادة المرتبات والمكافآت لا يكفى لاستنهاض الهمم والإجادة فى العمل ، ولكن هناك عامل لا يقل عن ذلك أهمية ، وهو شعور كل فرد بأنه ليس مجرد آلة تنفيذية ، وإنما هو شريك فى رسم الخطط ووضع السياسة العامة .

ثالث وعشرون : معلمو الضرورة

١ – معلم الضرورة هو كل معلم يزاول التدريس فى مرحلة من مراحل التعليم ، دون أن يكون لديه المؤهلات الفنية والعلمية اللازمة للتدريس فى هذه المرحلة . ويقتضى التوسع فى التعليم وعدم كفاية خريجى معاهد إعداد المعلمين ، استخدام معلمى ضرورة لمرحلة التعليم

الإلزامى المجانى ، وينبغى أن تكون هنالك خطة مرسومة لعدد مناسب من السنين للحصول على معلمى الضرورة ، من حيث العدد والنوع والمؤهلات المطلوبة ، وشروط استخدامهم وتثبيتهم .

٢ – يجب أن يتلقى معلمو الضرورة قبل مزاولتهم التدريس قدراً من الدراسات والتوجيهات لمدة سنة على الأقل ، ويعينون لمدة مؤقته ، وأن ترتب لهم أثناء الخدمة الدراسات التى تبلغهم مستوى نظرائهم من المتخرجين فى معاهد المعلمين ، وليس المقصود بذلك أن يتلقوا نفس الدراسات والمقررات التى تعطى فى هذه المعاهد ، لاختلاف الظروف وإنما يتلقون الدراسات الخاصة التى تلائم حاجاتهم ، وتبلغهم المستويات المطلوبة ، ولا يثبت معلمو الضرورة فى مهنة التدريس ، إلا بعد أن يتبين نجاحهم فى الوصول إلى المستوى المرغوب من هذه الدراسات .

رابع وعشرون : نشر التعليم بين البنات وتشجيع الإقبال عليه

١ – يوصى المؤتمر بعدم التفريق فى نشر التعليم بين البنين والبنات .

٢ – يقترح المؤتمر على جامعة الدول العربية فتح مدرسة ابتدائية للبنات فى اليمن ، على أن توفد إليها معلمات من الدول العربية ، ويراعى فيهن

أن يكن من ذوات الخبرة الطويلة، وأن يستطعن المحافظة التامة على عادات البلاد وتقاليدها ، وذلك حتى تكون هذه المدرسة نواة لإعداد معلمات يمنيات، ويطبق ذلك فى الدول العربية المماثلة مع مراعاة التقاليد الخاصة بكل بلد . وقد رحبت الحكومة اليمنية بهذا الاقتراح ووعدت بتيسير تنفيذه .

٣ – نظراً إلى زواج الفتيات المبكر ، بسبب التقاليد والعادات الاجتماعية ومايتبع ذلك من انسحابهن من المدرسة قبل إتمام التعليم الابتدائى يوصى المؤتمر بوجوب وضع تشريع يجعل الحد الأدنى لسن الزواج لايقل عن خمسة عشر عاماً .

٤ – يوصى المؤتمر بوضع تشريع يمنع اشتغال البنات فى المصانع – فى المدن التى بها مدارس لجميع الملزمات – قبل سن الثانية عشرة وذلك لمنع انسحابهن من أجل هذا الغرض قبل إتمام تعليمهن الابتدائى . وفى البلاد التى سنت هذه القوانين يوصى المؤتمر بالعناية بتنفيذها .

٥ – نظراً لما أثبتته الإحصاءات فى البلاد العربية المختلفة من أن نسبة المتعلمات من الملزمات أقل من نسبة المتعلمين من الملزمين ، يوصى المؤتمر بضرورة عناية الحكومة بفتح أكبر عدد ممكن من مدارس

البنات وزيادة الميزانية المخصصة لتعليمهن ، حتى يتساوى عدد المتعلمات والمتعلمين من الملزمين .

٦ – فى القرى التى لايوجد بها سوى المدارس المشتركة ، يوصى المؤتمر بأن يفسح المجال لقبول ما لا يقل على ٥٠٪ من البنات من عدد تلاميذ المدرسة ، على أن تشترك المعلمات فيها وعلى الأخص فى السنوات الأولى .

٧ – فى حالة عدم وجود معلمات فى المدارس المشتركة ، يستعان بمعلمات متنقلات لتعليم الفنون النسوية للبنات ، على أن تدبر لهن وسائل الانتقال والمبيت فى مراكز متوسطة بين القرى .

٨ – يوصى المؤتمر بالعناية بتعليم الكبار لإيقاظ وعى الآباء والأمهات لضرورة تعليم البنات وأهميته فى النهوض بالأسرة والمجتمع ، وذلك باستخدام أساليب التربيـــة الأساسية .

٩ – يحسن أن تجرى الدعاية لتعليم البنات عن طريق المساجد والكنائس والصحف وغير ذلك من وسائل الدعاية .

١٠ – إشراك بعض قادة القرية فى العناية بشئون المدرسة وتشجيع الأهالى على تكوين جمعيات تسمى مثلا بجمعيات أصدقاء المدرسة تضم

بعض الآباء والمعلمين ، ووجهاء القرية المهتمين بشئونها ، للعناية بالمدرسة وتقديم المساعدات اللازمة لها .

١١ــ مهما يكن نوع العادات والتقاليد فى بعض البلاد العربية ، فانه ينبغى ألا تقف هذه التقاليد حجر عثرة فى سبيل نشر التعليم بين البنات لأن ذلك يتعارض تعارضاً صريحاً مع أبسط المبادىء الإنسانية وتعاليم الأديان السماوية ، ولقد حث الدين الإسلامى على ضرورة تعليم الجنسين ، واعتبر أن طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة.

١٢ــ العمل على ترغيب التلميذات فى المدرسة وتشجيعهن على الانتظام فى الدراسة وذلك عن طريق الرحلات والحفلات وإقامة المباريات الرياضية والمعارض إلخ . . .

١٣ــ يوصى المؤتمر بملاحظة قوانين الإلزام بدقة على البنين والبنات بالتساوى ، ولفت نظر المخالفين وعقابهم إذا اقتضى الأمر .

١٤ــ العمل على تصنيع البلاد لرفع المستوى الاقتصادى ، والاهتمام بتنمية الثروة القومية ، فقد دلت البحوث المختلفة فى بلاد الشرق والغرب على وجود علاقة وثيقة بين ارتفاع مستوى المعيشة وانتشار التعليم بين البنات ، كما بينت أن تعليم البنات من أهم عوامل رفع المستوى الاقتصـــادى .

خامس وعشرون : منهج التعليم الإلزامى للبنات

١ – الاستمرار فى سياسة توحيد مناهج البنين والبنات فى المدرسة الابتدائية فى النواحى الثقافية ، لحاجة كل من البنت والولد إلى قدر مشترك من الثقافة العامة ، وأن لا تكون التفرقة إلا فى النواحى العمليـــة فقط .

٢ – زيادة العناية بالفنون النسوية فى مدارس البنات ، وجعلها متمشية مع حاجات البيئة ، حيث تختلف مناهج الريف عن مناهج المدن فى هذه النواحى ، فيعنى فى مناهج الريف مثلا بالصناعات الزراعية وتغذية الدواجن والصناعات المحلية الخ ... كما ينبغى أن يفسح المنهج مجالا للعناية بتربية الطفل بطريقة مبسطة فى السنة النهائية من الدراسة الابتدائية .

٣ – يوصى المؤتمر بغرس المبادىء الدينية ، وبآداب السلوك وآداب الحديث ، ودماثة الخلق ورقة الجانب ، وتربية الذوق والعناية بالمظهر بين البنات ، ويكون ذلك بطريق المثال والقدوة الحسنة ، ومراعاة العناية بهذه النواحى فى إعداد المعلمات .

٤ – يوصى المؤتمر بزيادة العناية بتربية الفتاة تربية وطنية ، لإخراج المرأة وعلى الأخص فى الريف من عزلتها ، حتى يمكن أن تساهم فى حياة

بلدها العامة ويكون ذلك بتخصيص وقت فى خطة الدراسة لعرض وبحث الحوادث الجارية الهامة فى محيط المدرسة وفى الوطن .

٥ – لما كانت بعض البلاد العربية تبدأ بتقديم الجغرافية والتاريخ والتربية الوطنية لتلاميذ وتلميذات السنوات الأخيرة فقط من الدراسة ، يرى المؤتمر العمل على التبكير بدراسة البيئة المحلية والمعلومات التاريخية بطريقة مبسطة .

٦– يوصى المؤتمر بضرورة عناية المدرسة باستغلال أوقات الفراغ فتستقبل فى غير أوقات العمل تلميذاتها وخريجاتها ونساء الحى الذى توجد به المدرسة ، وإعداد أنواع مختلفة من النشاط العملى والثقافى مما يساعد على توسيع أفقهن ، ومدهن بالمهارات العملية التى تؤدى إلى رفع المستوى الاقتصادى للأسرة .

سادس وعشرون : إعداد المعلمات

١ – ينبغى العمل على الإكثار من تخريج معلمات المرحلة الأولى حتى يمكن بالتدريج قصر التعليم فى السنوات الأولى من التعليم الابتدائى على النساء .

٢ ــ عدم انفراد الرجال فى المدارس المشتركة بالتدريس للبنات ، لأن ذلك يفقدهن أثر العنصر النسوى اللازم لحسن تكوينهن وتمام إفادتهن من التعليم .

٣ ــ من الضرورى العناية بدراسة لغة أجنبية فى معاهد إعداد المعلمات لأهمية ذلك فى تثقيفهن العام ، ولتمكينهن من متابعة الدراسة العليا فيما لو أردن ذلك .

٤ ــ يكون سن الرابعة عشرة الحد الأدنى لقبول الطالبات فى مدارس المعلمات ، حتى لاتفصل الطالبات فى سن مبكرة عن أترابهن مما يؤدى إلى عزلهن فى بيئة ضيقة الأفق ، محدودة بحاجات مهنة التدريس.

٥ ــ ينبغى فتح السبل للممتازات من خريجات مدارس معلمات المرحلة الأولى ، لمتابعة دراستهن العالية فى المعاهد العليا للمعلمات .

٦ ــ يعنى عناية خاصة باعداد المعلمات للخدمة الاجتماعية فى المدن وفى الريف ، بطريقة عملية تطبيقية مبنية على دراسة البيئة المحلية ، ولايخفى أهمية ذلك الإعداد بالنسبة للمعلمة التى لاتقتصر وظيفتها على تلقين المعلومات ، وإنما تشمل عمل الرائدة العربية والمصلحة الاجتماعية .

٧ ــ لتشجيع الطالبات على الالتحاق بمعاهد إعداد المعلمات للمرحلة الأولى يوصى المؤتمر بما يلى :ــ

(ا) ينبغى الا تحول قيود التعهدات التى تفرض على طالبات مدارس المعلمات بين الفتاة وبين متابعة الدراسة العالية المتصلة بمهنة التدريس، على أن يكون ذلك وفق شروط خاصة.

(ب) أن يعتبر التدريس بأى مدرسة حرة أو خارج الوطن بموافقة السلطات التعليمية وفاء لهذا التعهد.

(ج) أن تعفى الملتزمة من تعهدها بالقيام بالتدريس، إذا أرادت الانقطاع عن العمل بسبب الزواج.

٨ – عدم التفريق بين المعلم والمعلمة المتزوجة وغير المتزوجة فى شروط العمل، من مرتبات وعلاوات وتقاعد.

سابع وعشرون: تعليم أبناء اللاجئين العرب

١ – يوصى المؤتمر بأن تقوم سياسة التعليم لأبناء اللاجئين الفلسطينيين على أساس جعله وسيلة للارتفاع بمستوى الحياة، والاحتفاظ بالروح القومى وتقويته على نحو يحفظ للمجتمع الفلسطينى كيانه القومى العربى، ويعد الناشئة لمستقبلهم فى بناء وطنهم الفلسطينى من جديد، ومن الضرورى أن تبذل الجهود لرفع الروح المعنوية فى نفوس النشء من اللاجئين بمختلف الوسائل.

٢ – نظراً لأن الأطفال اللاجئين العرب، لهم من الحقوق مالأطفال العرب والعالم أجمع فى فرص الحياة والتعليم وغير ذلك، لذلك يوصى المؤتمر بأن تقوم الهيئات المسئولة بتعميم التعليم الإلزامى على كافة أطفال اللاجئين من بنين وبنات.

٣ – يرى المؤتمر أن إعداد المعلم هو الأساس الذى تقوم عليه السياسة التعليمية، ولذلك فهو يوصى بأن تبذل العناية فى إعداد المعلمين والمعلمات وتدريبهم بانشاء معاهد لهم تستوعب العدد الذى يكفى لتعميم التعليم الإلزامى بين الأطفال اللاجئين، كما أنه يوصى بأن يراعى فى إعداد هؤلاء المعلمين وتهيئتهم ليقوموا بدورهم فى تربية النشء تربية قومية تطابق السياسة التعليمية التى يرى المؤتمر أن تسود تعليم اللاجئين.

٤ – يوصى المؤتمر بأن يحصل أبناء لاجئى فلسطين من الثقافة مايعطى لكل طفل عربى آخر، على أن يراعى فى ذلك أن يشتمل هذا التعليم على مايحقق الأغراض التى تستهدفها السياسة التى قررها المؤتمر بصدد تعليم أبناء لاجئى فلسطين، تعليما يجمع بين الثقافة النظرية والتوجيه العملى.

٥ – يوصى المؤتمر بأن تؤلف لجنة فنية دائمة لدى هيئة إغاثة وتشغيل اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، تشترك فيها الجامعة العربية وممثلون

للدول التى فاء إليها اللاجئون ، يعهد إليها الاشتراك فى وضع وتنفيذ سياسة تعليم أبناء اللاجئين .

٦ – يوصى المؤتمر بالمزيد من العناية والاهتمام بتعليم المعلومات التاريخية والجغرافية الفلسطينية فى جميع الدول العربية ، والاتصال بالبلاد العربية غير الممثلة فى الجامعة العربية لتطبيق ذلك .

٧ – يوصى المؤتمر بأن تقوم وكالة الإغاثة ، أو أية هيئة أو سلطة تعمل على تعليم اللاجئين تعليما جامعياً أو مهنياً ، بربطهم بعقود لمدد تتناسب مع المساعدات التى تمنح لهم للعمل فى خدمة إخوانهم من اللاجئين حيثما تدعو لذلك ، على أن تعطى لهم الرواتب التى تتناسب مع درجة تعليمهم .

٨ – يوصى المؤتمر بأن يكون معظم الخبراء فى الرئاسة العامة بقسم التعليم فى بيروت من العرب ، وحيثما تتساوى الاعتبارات ينتخبون من دول عربية مختلفة .

ويوصى بأن تعمل الدول العربية على إعارة الخبراء الأكفاء فى المراكز التى تحتاج إليها بدون إخلال بحقوق الموظفين المعارين .

٩ – يوصى المؤتمر بتقوية وتحسين جهاز التفتيش والإدارة فى قسم

التعليم بوكالة الإغاثة ، بتعيين رجال أكفاء ، واستعارة اللائقين من موظفى الحكومات المعنية .

١٠–يوصى المؤتمر بأن تعنى وكالة الإغاثة بالاتجاهات العملية فى التعليم وخاصة مايتصل منها بالبيئة ، وأن تهيئ المختبرات (المعامل) ووسائل الإيضاح ، والأدوات اللازمة للأشغال اليدوية وتشجيع الهوايات فى المدارس التابعة لها ، وترى أن هذا الاتجاه العملى سيمهد السبيل إلى الإقبال على المدارس المهنية الموجودة حالياً ، ويساعد على إنشاء مدارس أخرى تعد أبناء اللاجئين وبناتهم إعداداً عملياً فيما بعد .

١١–يوصى المؤتمر بأن يعطى كثيراً من الاهتمام للتعليم المهنى ، وترى أنه من الضرورى أن توجد معاهد لهذا التعليم المهنى للبنات ، وأن تقوى المعاهد التى فتحتها الوكالة حتى الآن للبنين ويزاد عددها .

١٢–يوصى المؤتمر بألا تحرم الوكالة أبناء اللاجئين من غير حملة البطاقات من مساعداتها التعليمية ، كما يوصى بأن تزيد الوكالة من مساعداتها للمدارس الحكومية والخصوصية التى يتعلم فيها أبناء اللاجئين ، على شكل معلمين ، وأدوات وكتب الدراسة ، وأبنية ، وطعام ، ومنح دراسية ، وغيرها من مستلزمات التعليم .

ثامن وعشرون : دعوة مؤتمر جديد

يوصى المؤتمر الدول العربية ، والإدارة الثقافية لجامعة الدول العربية بدعوة مؤتمر جديد للتعليم الإلزامى بعد مرور ثلاث سنوات على هذا المؤتمر ، للنظر فى المرحلة التى وصل إليها تقدم التعليم الإلزامى ، والخطوات التى يمكن اتخاذها للسير به إلى الأمام .

———

كلمة السيد رئيس وفد مصر الصاغ أركان الحرب

كمال الدين حسين وزير التربية والتعليم

فى الجلسة الختامية للمؤتمر

حضرات السيدات والسادة

منذ اثنى عشر يوماً ، اجتمعنا لنفتتح مؤتمر التعليم الإلزامى للدول العربية ، ولنبحث فيما بيننا فى موضوع هو من أخطر الموضوعات التى تواجه عالمنا العربى فى نهضته المعاصرة ، إذ أنه يتصل باعداد النشء والجيل الجديد الذى يقع عليه عبء إعادة بناء هذا الوطن المجيد .

وموضوع التربية والتعليم موضوع تضعه الأمم فى مقدمة ماتعنى به ، ولقد تنبه الوعى فى مصر وشقيقاتها العربية إلى ضرورة أخذ هذا الموضوع بما يستحق من عناية ، ومايستأهل من درس وإعداد ، فجاء هذا المؤتمر استجابة لرغبة ملحة فى أن نجتمع لنتعاون فى البحث ، ونشترك فى التفكير والتدبير ، ولنتواصى فيما بيننا بما ينتهى إليه الرأى من توصيات عملية نستعين بها فى رسم الخطة ، وإنارة السبيل أمام العاملين .

ولئن كانت مصر قد نالها شرف استضافتكم ، فانها حين اتخذت العدة من الناحية الفنية لعقد هذا المؤتمر ، وحين جمعت اللجان التحضيرية ووضعت يدها فى يد هيئة اليونسكو من جهة ، وجامعة الدول العربية من جهة أخرى ، وسارت فى سبيل الإعداد قرابة عام لهذا المؤتمر... إن مصر حين فعلت ذلك إنما كانت مستجيبة لما يفرضه عليها واجبها نحو نفسها ونحو شقيقاتها العربية ، ونحو الثقافة العربية بصفة عامة . ولقد آن الأوان أن نخرج من نطاق الشعور بالحاجة إلى الإصلاح ، إلى نطاق السعى الجدى والعمل الدائب من أجل تحقيق هذا الإصلاح .

١ ـ جهود اللجـــان

وإنى أعتقد أن هذا المؤتمر أيها السادة ليس إلا خطوة أولى فى سبيل الانتقال إلى مرحلة العمل الجدى . ولقد سرنى أبلغ السرور كرئيس لهذا المؤتمر ، أن أتابع عن كثب تلك الجهود الصادقة الموفقة التى بذلتها لجان المؤتمر المختلفة فى سبيل إنجاز أعمالها وإعداد تقاريرها وتوصياتها ، وصياغة تلك التوصيات فى صيغة عملية ، بحيث تحمل كل منها فى طياتها التوجيه نحو الغاية المرجوة من جهة ، ورسم السبيل العملية للتنفيذ من جهة أخرى .

(ا) الإدارة والتمويل :

ولقد درست لجنة الإدارة والتمويل موضوعاتها دراسة مفصلة، ولتأذنوا لى يا إخوانى فى أن أذكركم أننا فى مصر، وفى وزارة التربية والتعليم ، نؤمن إيماناً قاطعاً بأننا مهما رسمنا للتعليم من خطط نظرية مبنية على الدراسة والتمحيص، وعلى الخبرة والدراية الفنية ، فاننا لن نستطيع أن نضطلع بواجباتها الضخمة ، إلا إذا هيأنا الأداة الإدارية ذات الكفاية العملية التى تستطيع أن تدير شئون التعليم والتربية فى البلاد والتى تهيىء للمعلم فى فصله ، والناظر فى مدرسته، والمشرف فى مقر إشرافه، والباحث التربوى فى ميدات بحثه ، ذلك الاستقرار الذى هو ضرورى لكل استمرار فى العمل ، كما تهيىء لهؤلاء جميعاً ما يجعل أداة التعليم الضخمة تدور فى يسر وطواعية واستمرار .

(ب) إعداد المعلمين :

كذلك درست لجنة إعداد المعلمين موضوعها الخطير ، وتقدمت فيه بقائمة طويلة من التوصيات، ونحن فى هذا الموضوع أيضاً نؤمن بأن إصلاح التعليم لا يمكن أن يتم إلا إذا هيىء له المعلم الصالح، والمعلم

المؤهل ، والمعلم الذى تداوم الدولة على تدريبه ، وتعمل على رعايته . فالمعلم فى رأينا هو المفتاح الأول من مفاتيح إصلاح التربية والتعليم فى أى بلد من بلاد العالم ، فما بالكم به فى شرقنا العربى حيث نعهد إليه القيام على تنشئة جيـــل جديد متحرر الفكر قوى ، الشخصية متين الخلق ، يستطيع أن يحمل الأمانة ، وأن يضطلع بالواجب الخطير الذى ينتظره فى قابل الأيام .

لذلك فاننا فى مصر ننظر إلى خطة إعداد المعلمين وحسن اختيارهم وتكوينهم وتدريبهم كجزء أساسى من التخطيط الشامل للسياسة التعليمية وسياسة التعليم الإلزامى بنوع خاص .

(حـ) المنـــاهج

أما لجنة المناهج فقد سارت فى عملها قدماً، وعالجت فى صراحة وقوة موضوع التربية ، فان سياسة التعليم مهما بذل فى رسمها وإعدادها لا تكتمل ولا تحقق الغاية منها إلا إذا أعدت المناهج التى تهيىء الفرصة للمدرس وللطالب على السواء ، والتى تستطيع المدرسة فى تطبيقها تحقيق أكبر قدر من النمو البدنى والفكرى والعلمى والخلقى والروحى لجيلنا الجـــــديد .

وهذه الغاية المتشعبة النواحى، لا تتحقق إلا إذا راعى من يضعون المناهج أن الغاية من التربية إنما هو تكوين المواطنين الصالحين، وغرس الفضائل فى نفوسهم، وتنمية المدارك وتشجيع الملكات على أن تتفتح عن مكنونها، وبعث الشخصية وتنميتها، وتغذية الناشىء بالغذاء الروحى وتوسيع مداركه ومعلوماته، وتوجيهه إلى أن يساعد نفسه وإلى أن يشارك فى خدمة مجتمعه، وأن يضع يده فى يد أقرانه وبنى أمته ولذلك كله يشب مواطناً مستنيراً قادراً على العمل.

(د) الكتب

ولقد سرنا فى وزارة التربية والتعليم بصفة خاصة أن نشهد اهتمام لجنة المناهج بموضوع الكتب المدرسية، بل اهتمام الدول العربية الشقيقة والهيئات الدولية والأجنبية بصفة عامة بهذا المعرض الرائع الذى استطعنا بفضل معاونتكم الطيبة أن نقيمه أثناء انعقاد المؤتمر. والواقع أن موضوع الكتاب المدرسى ووسائل الإيضاح والأدوات المدرسية على اختلافها والمبانى والأثاث وغير ذلك، هذا الموضوع يعتبر فى نظرنا من أهم ما ينبغى أن يعنى به رجال التربية والقائمون على التعليم فى البلاد العربية، وهو يمثل ناحية من النواحى التى توليها وزارة

التربية والتعليم الآن عنايتها العاجلة ، وإننا لنرجو أن نحيل هذا المعرض المؤقت إلى معرض دائم، يستطيع الوافدون من أبناء العروبة أن يطلعوا فيه على أحدث ما يصل إليه إنتاج هذه المواد التعليمية ، ويكون مرآة صادقة لما نرتقبه من تقدم فى هذا الميدان .

(هـ) تعليم البنات

وأما لجنة تعليم البنات فقد اضطلع بالعبء الأكبر من أعمالها عدد من فضليات المربيات فى هذا المؤتمر ، وانتهت إلى توصيات لا نشك فى أنها ستكون ذات قيمة عملية وفعالة فى سبيل تحقيق تعميم تعليم البنات وتنشئتهن . ولقد سبق فى خطاب الافتتاح أن بينت لكم سياسة وزارة التربية والتعليم فى هذا الشأن، إذ أننا نعتبر تربية البنت وتعليمها وتثقيفها المفتاح الثانى لبناء المجتمع القوى فى المستقبل . وإذا كان تعليم الصبى واجباً لأنه رجل المستقبل، وعضد الأمة فى العمل والإنتاج والبناء والكفاح ، فان تربية البنت لا تقل عن ذلك أهمية بحال من الأحوال لأن البنت هى الأم وربة البيت ورباط الأسرة ونواة المجتمع ، وإن وزارة التربية والتعليم لن تألوا جهداً فى أن تسير بتعليم البنت ، وتربية الفتاة وإعداد الأم الصالحة ، حتى تهيىء لمجتمعنا أسباب النهضة الشاملة بعون الله .

ولقد شاء مؤتمركم ألا يدرس موضوع التعليم الإلزامى فى البلاد العربية دون أن يعرب عن مبلغ اهتمامه واهتمام دوله بموضوع تربية الناشئين من أبناء إخواننا فى العروبة لاجئى فلسطين .

ولئن كان هذا البلد العربى الشقيق قد أصيب بهذه المحنة القاسية فان بعثه وإعادة بنائه يستلزمان إعداد الجيل الجديد الذى هو عماد المستقبل . وإن مصر لتضع شئون تعليم أبناء اللاجئين فى الموضع الأول من اهتمامها ، ولا شك أنها ستسير قدماً فى سبيل تحقيق ما انتهت إليه لجنتكم من توصيات .

٢ ـ العبرة بالتنفيذ

أيها الســـادة . . .

إن العبرة الأولى فى هذه المؤتمرات ليست بما تضطلع به من دراسات ، وما تنتهى إليه من توصيات ـ وإنما العبرة كل العبرة بما يتخذ بشأن هذه التوصيات من إجراء عملى للتنفيذ . ولقد حقق لنا هذا المؤتمر ذخيرة طيبة من التوصيات ذات الطابع العملى ، وأدى أعضاؤه ورجاله واجبهم فى البحث والتشاور ، وإعداد التوصيات . ولكن هذا العمل

الطيب إنما يعتبر بداية لمرحلة أسميها مرحلة ما بعد المؤتمر ، وهى المرحلة التى تحول فيها هذه التوصيات إلى وزارات التربية والتعليم ، وإلى الهيئات الدولية وغيرها ، ممن يعمل فى ميدان التربية والتعليم ، والصلات التربوية والثقافية فنلتخذ عدتنا ، ولنحزم أمرنا ، ولنمض فى عزيمة وصدق وإيمان ، ولنعمل منذ اليوم لنلتقى بعد قليل فى مؤتمر قادم ويعرض كل منا صحيفته ، ومن هذه الصفحات يأتلف كتابنا بيميننا نحن العرب ، وعندئذ نستطيع أن نراجع أنفسنا ، وأن نقدم ما تنتهى إليه من نتائج وأن نتواصى من جديد لعمل مرحلة جديدة من العمل فى المستقبل .

٣ ـ سنعمل للعرب جميعاً

انى إذ أختتم أعمال مؤتمركم ، هذا أعاهدكم على أن نعمل من جانبنا على تنفيذ قراراته ، وتحقيق الفائدة منها إلى أبعد حد . وهى قرارات سبق أن وضعتها مصر موضع التفكير الجدى ، وشرعت فى سبيل وضعها موضع التنفيذ ، وسيضاعف الجهد فى سبيل استكمال تنفيذها ، ليس لفائدة مصر وحدها وإنما أيضاً لفائدة شقيقاتها العربية .

وإنى أود أن أقرن بشكرى لكم ، رجائى وأملى فى أن نعمل جميعاً من أجل تحقيق أهدافنا المشتركة التى هى جزء لا يتجزأ من أهداف

إنسانيتنا التى سبق أجدادنا إلى بناء أمجادها، وسيعمل أبناؤنا وأحفادنا للمشاركة الصادقة فى أداء رسالتها على أكمل وجه .

أشكركم أيها السادة جميعاً لتفضلكم بحضور هذا المؤتمر والمشاركة الفعالة فى أعماله ومداولاته وإعداد توصياته مما كان له أبعد الأثر فى تحقيق ما وصل إليه من نتائج . وأشكر لكم جميعاً ما تفضلتم به من كلم طيب نحوى بلادى مصر، وإعراب صادق عما بيننا من شعور متبادل .

وأحب أن أذكر فى هذا المقام أيضاً بالخير والثناء، جميع من اشتركوا فى إعداد هذا المؤتمر، وأخص بالذكر أيضاً تلك المعاونة الصادقة التى لقيناها من جامعة الدول العربية، ومن هيئة اليونسكو سواء فى الإعداد للمؤتمر أم فى إعداد المعرض وتهيئته ، ذلك الاهتمام الذى كان ختامه من جانب اليونسكو تشريف السيد المدير العام للهيئة هذا الاجتماع فى يوميه الأخيرين ، مما انطوى على تقدير صادق لمصر وشقيقاتها العربيـــة جمعـــاء .

إنى أشكر لكم جميعاً أبلغ الشكر وأرجو لكم عوداً حميداً .

والســـلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

مطبعة وزارة التربية والتعليم
١س ١٩٥٥ — ٤٠٠٠٠

A.U.B. LIBRARY

DATE DUE

379.23:M678tA:c.1
مصر. وزارة التربية والتعليم
التعليم الشعبي: توصيات مؤتمر التعلى
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES
01023635

379.23:M678tA

مصر . وزارة التربية والتعليم .

التعليم الشعبي : توصيات موتمر التعليم الالزامي .

379.23
M678tA